الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : بنـــــــــوك

تقييم ادارة المخاطر المصرفية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA

2013-2008

تحت إشراف الأستاذ/:

إعداد الطالب (ة):

هادية صوادقية

البشير دريدي

لجنة المناقشة

فتحية كحلول	**أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي**	**رئيسا**
البشير دريدي	**أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
محمد العيد التجاني	**أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2015/2014**

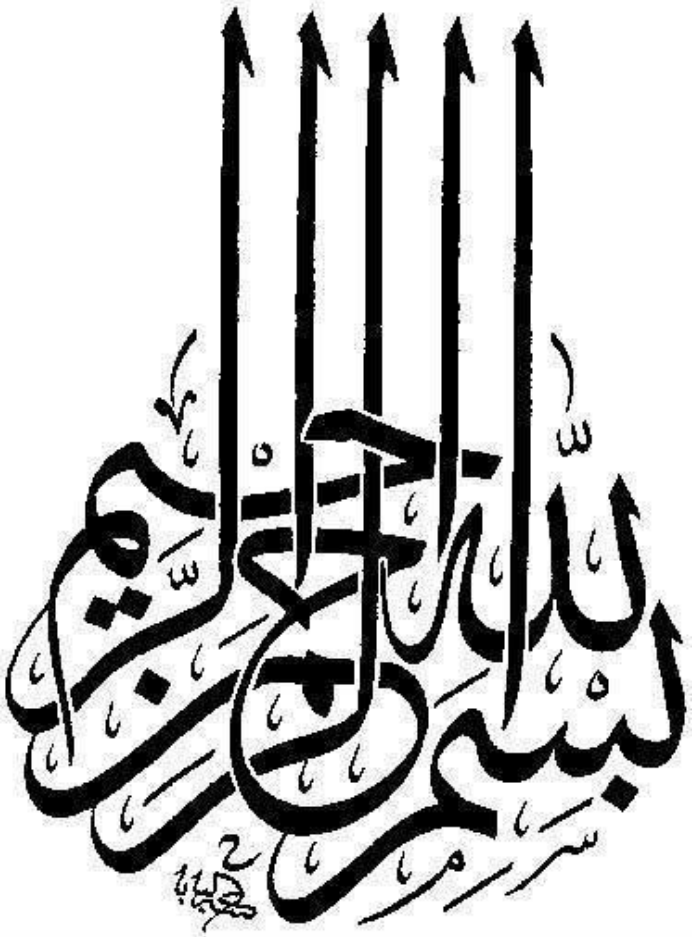

[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون].

سورة التوبة الآية: **104**

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أتمنى لهما دوام الصحة

و العافية

والى إخوتي وأخواتي بشيرة ونورة

والى صديقاتي نبيلة، دليلة و زينب

والى زملائي دفعة 2015/2014

شكر وعرفان

بداية أتقدم بشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في انجاز هذا البحث، واشكر منارة العلم والفكر جامعة جمة لخضر التي منحتني الدرجة الجامعية الثانية .

وأتقدم بشكر والتقدير والعرفان لأستاذي ومشرفي الأستاذ دريدى البشير الذي شرفني بإشرافه على هذا البحث ،والذي غمرني بنصح والتوجيه والإرشاد والمثابرة

كما اشكر جميع من ساعدني من الاخوى والزملاء في انجاز هذا البحث

الملخص:

تعد الصناعات المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، حيث تزايدت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل التحرير المصرفي لذالك يجب على المصارف في أي قطاع مصرفي أن تسعى لتطوير قدراتها التنافسية لتلك المخاطر

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المصرفية باستخدام نموذج CAMLES الذي يتم من خلاله تحليل الوضعية المالية لمصرف والذي يعتمد على ستة مؤشرات هي كفاية رأس المال ،جودة الأصول ،جودة الإدارة ،ادرة الربحية ،درجة السيولة إضافة إلى نموذج التمان لتنبؤ بالمخاطر الذي يعتمد على (5) مؤشرات مالية

وكانت نتائج التقييم المتوصل إليها حيث أن البنك الوطني الجزائري BNA لا يعاني من الأخطار المصرفية حسب تحليل CAMLES و نموذج التمانALTMAN

الكلمات المفتاحية :

المخاطر المصرفية ،إدارة المخاطر ،قياس المخاط

Résumé:

Les industries bancaires considérées parmi les secteurs les plus menacés par des risques qui ont augmenté et changé la nature au temps de la libération bancaire . A cela , il faut que les banques de tous les secteurs cherchent à développer leur capacité compétitive pour affronter ces risques .

Cette étude vise à l'évaluation des risques bancaires en utilisant le modèle (CAMLES) qui base sur un ensemble des indicateurs analysant la situation financière de la banque c'est-à-dire : la suffisance du capital, la perfectionnement des fondements , l'améliorations de l'administration , la gestion des profits la gestion de flux et la sensibilisation vers les risques du marché .

En plus , le modèle (ALTMAN) qui base sur cinq (5) indicateurs financières .

Les résultats de l'estimation, selon cette étude , présentent que la BNA (la banque nationale d'Algérie) ne souffre d'aucune risque bancaire par l'analyse des indicateurs d'avertie matinale et les indicateurs de crédit (ALTMAN) .

Mots-clés:

risques bancaires, la gestion des risques, évaluation des risques

فهرس المحتويات

فـهـرس الأشـكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
02-01	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية	50
03-01	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	70

فـهـرس الـجـداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحة
02-01	أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	51
02-02	مؤشرات الإنذار المبكر	53
02-03	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	55
02-04	مؤشرات الحيطة الكلية	56
03-01	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	71
03-02	نسبة التصنيف المرجح	73
03-03	نسبة إجمالي التصنيف	74
03-04	معدل العائد على الصول	75
03-05	العائد على حقوق الملكية	76
03-06	نسبة التمويل على الودائع	76
03-07	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	77
03-08	حساب الفجوة	78
03-09	التقييم الكلي للبنك	79
03-10	المؤشرات المستخدم في التحليل لبناء النموذج	87
03-11	نسب المؤشرات المكونة لنموذج	
03-12	المعاملات التميزية	84

03-13	العلامة التميزية وحالة التصنيف حسب النموذج	89

المقدمـــــة

I. تمهيد :

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات عديدة تفرضها الصدمات والتطورات الدولية، إبتداء من سيطرة اقتصاديات السوق وإنتشار ظاهرة الخصخصة، واتفاقيات حرية التجارة إلى غير ذالك من التغيرات وخصوصا أن المصالح الاقتصادية أصبحت هي الموجه الأول للعلاقات التي ألقت بظلالها على أداء وأعمال المصارف، ويعتبر الجهاز المصرفي بمثابة المحرك الرئيسي لأي نظام اقتصادي، وتلعب وحدات هذا الجهاز دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذالك بفضل ما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية فالهدف الأساسي لإدارة أي مصرف هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة، أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة

يواجه القطاع المصرفي الجزائري جملة من المخاطر بدرجة أكبر من القطاعات الأخرى ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف أنشطتها حيث أدت هذه التطورات إلى تعقيد العمليات المصرفية في تسيير أصولها وخصومها ولمقابلة هذه التطورات والمخاطر المرتبطة بها أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة واللازمة لسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها بصورة سليمة

و من هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية، و ذالك من اجل المحافظة على قوة و سلامة الجهاز المصرفي خدمة للاقتصاد الوطني و رفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية حيث اهتمت المصارف بإنشاء جهاز الغرض منه قياس و توجيه و مراقبة مخاطر المصارف المختلفة

إن نجاح أي إدارة للمخاطر لأي مصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى إلتزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المستجدات

فالجزائر كغيرها تتطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها المصرفي وفي الوقت ذاته تسعى إلى تقليل احتمالات تعرضها المخاطر

وعلى أساس ما تقدم فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم إدارة المخاطر المصرفية في ظل تحديات التحرير المصرفي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها المصارف؟

- كيف يمكن تجنب المخاطر نظريا وتطبيقيا؟
- هل تستخدم البنوك الجزائرية المقاييس العالمية في إدارتها للمخاطر؟
- ما مدى تطبيق إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و ما هي أهم سبل تفعيلها؟

II. فرضيات البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة فإننا نطلق من الفرضيات التالية

- من أهم المخاطر التي تعيق العمل في المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي تتعلق أساسا بمخاطر السيولة والسوق وسعر الفائدة ومخاطر الصرف وغيرها والتي تتم إدارة كل منها عير خطط وإجراءات لمعرفة طبيعة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها ثم التحكم فيها بواسطة مؤشرات
- لا تزال المنظومة المصرفية الجزائرية بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل وحداتها.
- يساهم معيار CAMLES في تقييم أداء المصارف ويساعد على اتخاد القرارات الأفضل لمصارف لضمان سلامته
- يساهم نموذج التمان(ALTMAN) في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف متعثرة او غير متعثرة

III. مبررات إختيار الموضوع:

يرجع انتقاؤنا لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو بنوك ولأنه يتناول بدراسة مشكل يمس امن وسلامة المصارف
- واقع تطبيق إدارة المخاطر في المنظومة المصرفية الجزائرية
- المساهمة في تقديم حلول والاقتراحات الإدارة المخاطر المصرفية
- كون إن موضوع إدارة المخاطر المصرفية موضوع جدير بدراسة من ناحية الحداثة وظهور العديد من المستجدات كمعايير ومؤشرات حديثة من جهة ومن ناحية تزايد المخاطر المصرفية من جهة أخرى

IV. أهداف الدراسة وأهميتها :

ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع إلى الدور الكبير الذي تلعبه إدارة المخاطر المصرفية في تجنب المخاطر وإنقاصها، وتحسين كفاءة الجهاز المصرفي وكلما كان الواقع المصرفي سليما كلما دل على تعافي الاقتصاد حيث نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي :

- محاولة معرفة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرر المصرفي لإيجاد الحلول المناسبة
- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في المصارف
- معرفة مدى تطبيق وفعالية إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائري.

V.الدراسات السابقة :

حضي موضوع إدارة المخاطر المصرفية بجزء كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات في عدد كبير من الدول وبلغات مختلفة، وهذا نظرا لأهميته بالنسبة للواقع الاقتصادي، وقد وقع الإختيار على الدراسات السابقة التالية:

الدراسة الأولى: وهي لصاحبتها خضراوي نعيمة بعنوان:**إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية ،حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري** ، قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد في كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2008-2009، وقد استعرضت الباحثة في دراستها إلى إدارة المخاطر البنكية، ولتصل في الأخير إلى جملة من النتائج، والتي من أهمها ما يلي:

- ✓ إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها عملها
- ✓ إن البنوك المركزية لها دور كبير في تقليل من المخاطر من خلال أساليبها التنظيمية على البنوك والتنظيمات التي تفرضها عليها
- ✓ افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر
- ✓ لا توجد إدارة خاصة للمخاطر في البنوك الجزائرية
- ✓ البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على النظم والقواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي

الدراسة الثانية: وهي لصاحبتها ميرفت أبو كمال، بعنوان: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II–دراسة تطبقيه على المصارف العاملة في فلسطين** ، قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص نقود ومالية، من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2007 وقد استعرضت هذه الباحثة موضوع إدارة المخاطرة بالتركيز على مخاطر الائتمان، لتصل في الأخير إلى جملة من النتائج، والتي من أهمها ما يلي:

- ✓ يعتمد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتجية لإدارة مخاطر الائتمان ،والتي تشمل وضع السياسات الائتمانية وتحديد مخاطر الائتمان وأساليب قياس الرقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها
- ✓ يوجد ضوابط رقابية فعالة على الائتمان ،حيث يتم متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لإمكان تدارك مخاطر الائتمان في مراحل مبكرة، وإيجاد الحلول المناسبة لتخفيض المخاطر الائتمان وتحقيق أهداف المصرف والعملاء
- ✓ تحرص المصارف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية ونجحت معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة لمعظم المصارف في عام 2005 في إطار الحدود الآمنة

VI. حدود البحث

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزّماني والمكاني:

أ- **الجانب المكاني**: ويتمثل في الدراسة التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري.

ب- **الجانب الزماني**: إقتصرت دراستنا على السنوات من 2008-2013

لم نتمكن من دراسة سنة 2014 لعدم تمكننا من الحصول على التقارير المالية الخاصة بها

VII. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

حيث اعتمدنا في ذالك على:

- **المنهج التاريخي (الإسترادادي)**: والذي تم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة وتطور إدارة المخاطر، كما تم استخدامه لدراسة أهم المحطات التي عرفها تطور الجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات المتعاقبة عليه.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في المصارف.
- **منهج دراسة الحالة**: وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، كما تم استخدام التحليل الإحصائي وذالك بحساب مؤشرات الخطر لبنك الوطني الجزائري إبتداء من ميزانية 2008- 2013 لتعرف وإستتاج مقدرة المصرف على مواجهة المخاطر والتخلص منها

VIII. محتوى البحث:

بغية إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل آثرنا تقسيمه إلى مقدمة عامة، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة ويمكن استعراض ذالك على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان (**الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي**)، حيث يمكن اعتباره فصلا تمهيديا يهدف إلى التعريف بمكونات الجهاز المصرفي المعاصر وحصر أهم المستجدات والتطورات في المجال المصرفي، وذالك من خلال مبحثين، حيث يتناول الأول نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري والثاني التحرير المصرفي

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان (**إدارة المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها**)، حيث يتضمن الإطار النظري للمخاطر وإدارتها وذالك من خلال مبحثين، حيث يتضمن الأول: إدارة المخاطر المصرفية (النشأة والتعريف، الخصائص، العوامل المؤثرة، الوظائف، الأهداف) والثاني: مؤشرات قياس وتقييم المخاطر المصرفية

الفصل الثالث: (التطبيقي): والذي جاء بعنوان **(تقييم مخاطر البنك الوطني الجزائري)** حيث يتضمن بطاقة تعريفية لبنك الوطني الجزائري وأيضا أهم أنشطته وذالك من خلال مبحثين الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري، والثاني: تقييم مخاطر البنك الوطني الجزائري .

ثم ختمنا البحث بخاتمة احتوت على النتائج العامة للبحث ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول :

الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي

تمهيد :

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها إستجابة لتطورات الاقتصادية الحالية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وإن هذه التطورات التي اجتاحت العالم قد ألقت بضلالها على القطاع المصرفي الجزائري، والتي تمثلت أهم معالمها في مواجهة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية والتي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية على القطاع المصرفي ومواكبة التحديات التي تفرضها المستجدات والتطورات المعاصرة في مجال العمل المصرفي

وبما أن أفضل وسيلة لضمان مواجهة تلك التحديات وتعظيم أثارها الايجابية وتدنيه أثارها السلبية تتجسد في التوجه نحو الصيرفة الشاملة والإندماج المصرفي وخوصصة البنوك

ولتوضيح ذالك في هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: التحرير المصرفي

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال باشرت السلطات الجزائرية بإنشاء جهاز مصرفي جزائري, وهذا الأخير مر بمجموعة من المراحل, والتي كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد الجهاز المصرفي, وقد تضمنت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف لتنظيم سير المنظومة المصرفية, وكذالك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من اجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية, ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال، بالإضافة إلى مكونات المعاصرة وأهم التحديات التي يواجهها.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل في تطوره، والتي كان من أهمها مرحلة إصلاحات سنة 1990 أين عرف انفتاحا على العالم الخارجي ويمكن حصر مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري فيما يلي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1962-1970)

ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا قائما على التبعية للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسين، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى القيام بمجموعة من الإجراءات لترسيخ السيادة الوطنية ومن بين أهمها نذكر ما يلي:

أولا: إنشاء البنك المركزي الجزائري(BCA) :والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13ديسمبر1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي. [1]

ثانيا: إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): والذي تأسس في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية(BAD) والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز[2].

---

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:125.

[2] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص ص:129، 130.

ثالثا: إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): والذي تأسس في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وقد أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة هي بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1971- 1985)

والتي تميزت بإصلاحات سنة 1971 الهادفة إلى إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود عدد من النقائص نذكر من أهمها [1]:

1- تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاستثمار وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط؛
2- عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة؛
3- وجود نزاعات على مستويين، أولهما يقع على مستوى السلطات النقدية حيث كان هناك تداخل وتناقض في المهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية. وأما ثانيهما يقع على مستوى البنوك حيث لم تحترم هذه الأخيرة مبدأ التخصص وكان بعضها يتدخل في تمويل قطاعات ليست من اختصاصه.

وعلى هذا الأساس جاء الصلاح المالي لسنة 1971 متضمنا رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ،

فتتمثل للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة في[2]:

– مبدأ مركزية الموارد المالية: يهدف هذا المبدأ إلى تجنب حالات عدم استعمال أو عدم استغلال الأموال المتوفرة لضمان التحكم فيها وحسن تسيرها ،لهذا القرض كل الموارد المتاحة الداخلية منها والخارجية يجب أن تكون مركزة على مستويين الخزينة والبنوك من أجل توفير احتياجات تنفيذ البرامج المحددة من قبل المخطط

– التوزيع المخطط للائتمان: أعتبر البنك كوسيلة تخطيط في يد الدولة ، وبناء على هذه العملية توزع الموارد على مختلف القطاعات الاقتصادية تكون مركزية لتمكين الدولة من تحديد حجم الموارد المالية الضرورية لكل مشروع

---

[1] عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة ، الجزائر ،2009/2008، ص:127.

[2] لحمر خديجة ، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية – حالة البنوك الجزائرية (واقع وآفاق)–**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، لجزائر، 2005/2004، ص:65.

اقتصادي ومن ثم فان تحديد نسب مختلف القروض القصيرة ومتوسطة والطويلة المدى داخلية وخارجية وكذا توزيعها على مستوى الإدارة المالية والتخطيط

– مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات مع التزامها بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن كيفية استعمال المؤسسات للأموال.

– التوطين المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد، وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا بغرض تدعيم مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية.

– منع التمويل الذاتي: حيث لا يمكن للمؤسسات تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك.

– تخصص البنوك: حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1986-1989)

تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات المصرفية التالية[1]:

أولا: الإصلاح المصرفي في سنة 1986: حيث تم إصدار القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والذي تضمن الإجراءات التالية:

1- تعريف وتنظيم صلاحيات النظام المصرفي.

2- امتياز إصدار النقود التابعة للدولة والمخولة بصفة استثنائية إلى البنك المركزي.

3- المخطط الوطني للقرض ونظام القرض.

كما كانت أهم الأفكار التي تضمنها القانون تتجسد في النقاط التالية[2]:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك.
- وضع نظام مصرفي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.

ثانيا: قانون سنة 1988 وتكييف الإصلاح: يهدف هذا القانون للتوافق مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد بحيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون 88-01 الصادر في 12

---

[1] عادل زقرير، **مرجع سابق** ، ص:129.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003. ط3، ص ص: 194، 195.

جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،كما يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي[1] :

- يعتبر القانون المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وتسيرها قواعد القانون التجاري؛
- منح القانون للمؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية القيام بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني.

وعموما تميزت هذه المرحلة بما يلي [2]:

- ✓ ضعف الجهاز المصرفي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ نقص السيولة لدى البنوك من أجل القيام بعمليات التمويل.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة ما بعد سنة 1990

مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل الاستقلالية الواسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذالك إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنح كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات [3].

ويهدف القانون 90-10 إلى تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبني المبادئ التالية[4] :

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية؛

---

[1] جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر الجزائر، 2005/2004 ص96.

[2] عادل زقرير، **مرجع سابق**، ص: 130.

[3] بالعزوز على، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات– جامعة شلف، الجزائر، ص496

[4] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة – دراسة التجربة الجزائرية** – رسالة ماجستير، منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع أدرة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر ،2011/2010 ص ص:12،11.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: بعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منع تداخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي فالخزينة في السابق كانت تلعب دورا أساسيا في الحصول على التمويل اللازم وذلك باللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي، مما خلق كما أشرنا تداخلا بين الصلاحيات وبين الأهداف ؛

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوى نظام التمويل لكن بصدور قانون 90-10 أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة للمشروع؛

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: ينص هذا المبدأ على إلغاء التعدد في المراكز السلطة النقدية في الدائرة النقدية وحصرها في هيئة جديدة أسمها مجلي النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض مع الأهداف النقدي[1].

5- وضع نظام بنكي على مستويين: لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا ا لقانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عمليات، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كآخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي[2] .

---

[1] بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص، 64.

[2] ـنفس **المرجع السابق**، :187.

المطلب الثاني :مكونات لجهاز المصرفي المعاصر

تختلف مكونات الجهاز المصرفي لأي دولة حسب الغرض من إنشاء البنوك ووظائفها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية إضافة إلى القوانين التي تقنن تلك الوظائف داخل النظام المصرفي من خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى مكوناته الرئيسية الأربعة: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، والبنوك الإسلامية.

الفرع الأول : البنك المركزي

يعد البنك المركزي المسؤول عن إصدار الكتلة النقدية والمنظم لأعمال البنوك الأخرى إذ يأتي في قمة الجهاز المصرفي، ونحاول التطرق إلى تعريفه، ووظائفه فيما يلي:

أولا: تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو السلطة النقدية يتخذ التدابير المتعلقة بمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرارات تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها[1]، والبنك المركزي يتعامل في الائتمان مثل البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين فيه، [2]

ثانيا: وظائف البنك المركزي

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك المركزي فيما يلي [3]:

1- تنظيم إصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني، ولهذا يمنح البنك المركزي عادة الحق الوحيد لإصدار العملة؛

2- يقوم بعمل "بنك البنوك" أي أنه يقبل الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطات النقدية للبنوك) ويقوم بإقراضها عند الحاجة، وتتعامل البنوك مع البنك المركزي مثلما يتعامل الفرد مع بنك تجاري، سواء كان ذلك في الإيداع أو الإقراض، ولكن البنوك التجارية عادة لا تلجأ إلى الاقتراض إلا في الحالات الطارئة أو الحرجة التي قد تهدد استقرار الوضع النقدي والمالي في البلد ولذلك اعتبرت البنوك المركزية الملجأ الأخير للإقراض.

ويتضمن عمل البنك المركزي العمليات التالية :

---

[1] كركار مليكة، **تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، البليدة، 2004، ص:21.

[2] منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14– 15 ديسمبر 2004، ص :423.

[3] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص129، 130.

- يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها.
- يعمل كبنك للدولة أو الحكومة أي أنه يحتفظ بحسابات الوزارات ودوائر الدولة المختلفة، ويقوم بأية خدمات مصرفية نيابة عنها، كما يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أذونات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية في الواقع بدور بارز في الاقتصاد الوطني، فهي تتوسط بين المدخرين والمستثمرين ، وهي بهذا الوصف تمثل شريان عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وسنقوم بالتعرض إلى تعريفها ووظائفها:

أولا: تعريف البنوك التجارية

يمكن أن تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات مالية مستقبلة للودائع ومختصة في تقديم القروض قصيرة الأجل[1]. كما تعرف على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل"[2]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

يمكن حصر أهم وظائف البنوك التجارية بصفة عامة فيما يلي[3]:

1- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل أو ودائع ادخارية؛

2- خلق النقود والائتمان؛

3- خلق الأوراق التجارية إصدار الأوراق في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال؛

4- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو حساب عملائها.

---

(1) Ahmed Silim – Jean-marie Albertini ,**Economie** , 5 eme édition , démos , parie , 1995 , P:60.

(2) موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 2004، ص:28.

(3) إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص: 218، 219.

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة

تؤدي البنوك المتخصصة دورا هاما في خدمة التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات، وهي بذلك تمارس نوعا من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه نشاطها التمويلي والخدمي بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وسنتناول من خلال هذا الفرع تعريفها والوظائف التي تؤديها.

أولا: تعريف البنوك المتخصصة

وتعرف كما يلي[1]:

هي بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين حيث يتخصص البعض منها في تقديم القروض للنشاط الصناعي، أو يتخصص في تقديم القروض للنشاط الزراعي، أو يتخصص في تقديم القروض العقارية حيث يقوم كل بنك منها بتقديم قروض تتناسب مع طبيعة حجم النشاط الإنتاجي للقطاعات التي تقوم بإقراضها .

ثانيا: أشكال ووظائف البنوك المتخصصة

تختلف أشكال ووظائف البنوك المتخصصة باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تخدمه هذه البنوك وهو ما توضحه الفقرات التالية [2]:

1- **البنوك الصناعية:** تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الصناعي عن طريق منح القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، إلى جانب قيامها بالوظائف التالية:

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما ينطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات والتجديدات وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.

2- **البنوك الزراعية:** تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في تمويل النشاط الزراعي بمختلف صوره عن طريق منح القروض والسلف النقدية والعينية سواء لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة وتمتد وظائفها لتشمل:

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لمساعدتهم على أعباء عملهم.

---

(1) حسن أحمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008/2007 ، ص:75 .

(2) أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص ص: 17- 19.

- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق توسعة نطاق أنشطتها.

3- **البنوك العقارية:** تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في أنشطة التمويل العقاري عن طريق منح الائتمان طويل الأجل عادة للمستثمرين في مجالات الأراضي والعقارات المدنية والتشييد، إضافة إلى دخولها كمستثمر في عملية البناء والتشييد باعتبار أن ذلك قد يكون له مردود اقتصادي يتجسد في الدخل العائد على هذه البنوك والمتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها، وآخر اجتماعي يتجسد في إسهامها في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن، أو لأغراض أخرى مما يلبي احتياجات فئات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة

الفرع الرابع: البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية هيئات مالية تزاول الإعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها وذالك لحاجة إي نظام اقتصادي لعملية تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين وسوف نتطرق إلى تعريفها وخصائصها ووظائفها

أولا: تعريف البنك الإسلامي

يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية يهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"[1].

ثانيا: وظائف البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الأنشطة نوجزها فيما يلي:

- قبول الحسابات المصرفية[2].
- الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية [3].

---

[1] جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص: 49.

[2] أحمد سليمان الحاصونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل ،تحديات العولمة وإستراتجية مواجهتها)**، **جدار** للكاتب العالمي، الأردن، 2008 ،ص:63.

[3] علي بوعمامة، **اندماج وخصخصة البنوك**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة البليدة، الجزائر، 2006/2005 ص: 178 - 179.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 178، 179.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري

يمكننا حصر التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في الآتي :

الفرع الأول: التحديات الداخلية

ومن أهمها ما يأتي ذكره فيما يلي:

أولا: فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي: سواء تعلق الأمر الواقع سياسة جمع الودائع أو سياسة منح القروض، فالنسبة لـ [(1)]:

1- سياسة جمع الودائع: فلا زالت البنوك العمومية الجزائرية تعاني من ضعف كبير في هذا المجال، ويعزى ذلك لعدة أسباب منها:

- افتقاد المنظومة المصرفية الجزائرية لموارد مستقرة في أجل محددة.
- تذبذب عامل الثقة لدى الجمهور بالنسبة للبنوك فيما يتعلق بضمان الودائع في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنوك.

2 . سياسة الإقراض : حيث بالنسبة لهذه السياسة توجد عدة نقائص أهمها:

- سيطرة البنوك العمومية الستة على النشاط الإقراضي-التي تفضل تمويل القطاع العام- وهو ما يضعف من حدة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية حيث بلغت حصة هذه البنوك 88.5% من إجمالي القروض الممنوحة في سنة 2007 والبالغ 2203.7 مليار دج أي ما يعادل 1950.3 مليار دج، والذي منحت منه هذه البنوك 987.3 مليار دج لمؤسسات القطاع العام[(1)].
- الشروط غير المشجعة على الاستثمار، والتي تفرض من قبل البنوك الجزائرية عند دراسة ملفات طلب القروض، ناهيك عن صعوبة تحقيق الضمانات المطلوبة لمنح هذه القروض

ثانيا: هيكل ملكية البنوك العمومية الجزائرية: يسيطر القطاع العام على هيكلة ملكية البنوك والمؤسسات المالية فمن بين أكثر من 15 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر ،تمتلك الدولة 6بنوك عمومية تستأثر بحة تفوق 95 من السوق المصرفي [(2)].

---

(1) Banque d'Algérie, **le rapport annuelle 2007**, p : 100.

(2) مطاي عبد القادر، **تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الاندماج مصرفي في تطويرها**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، جامعة الجزائر، الجزائر، ص:50.

ثالثا: صغر حجم رأسمال البنوك الجزائرية: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها إلا إنها لا تزال تعاني من صغر أحجاها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية حيث إن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من اجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءته[1].

رابعا: مشكلة القروض المتعثرة: لقد أدت ممارسات الاقتراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ القروض البنكية وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة، الشئ الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص وزيادة تكلفة عملياتها.

خامسا: ضعف استخدام التكنولوجيا: حيث يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق البرامج العصرية حتى يكون قادرا على مواكبة تحدي المنافسة داخليا وخارجيا.

سادسا: ضعف سياسة إدارة المخاطر: حيث لازالت البنوك الجزائرية غير مهيأة لاعتماد المقاييس المطبقة في مجال إدارة مخاطر الائتمان والرقابة الداخلية فقد أشار أحد الخبراء إلى أن تطبيق اتفاقية بازل في ظل معطيات واقع الجهاز المصرفي في الجزائر سيكون غير فعال ومعاكس لما ينتظر منه فالبنوك الجزائرية لازالت تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة[2].

سابعا: نقص الإطارات البشرية ذات الكفاءة وهي[3]: فرغم ما تحوزه البنوك العمومية الجزائرية من عدد كبير من الموظفين حيث بلغ عددهم 28645 موظفا من إجمالي عدد الموظفين البالغ 33372 موظفا في نهاية السنة 2007 فلا تزال هذه الإطارات تعاني من قلة مردوديتها وضعف فعاليتها وانعدام روح المبادرة والإبداع لديها، وهذا نتيجة لعوامل عديدة منه:

- ضعف التكوين القاعدي: أي ضعف التكوين على المستوى المعاهد المختصة في تسيير البنوك.
- غياب الثقافة المصرفية: والتي يقصد بها جملة المعارف المتعلقة بالتسيير العقلاني والحديث للبنوك مما يجعلها دائما تتطلع نحو المزيد من التقدم والعصرنة. وهو الأمر الذي يلمس غيابه لدى الإطارات البشرية المسيرة للبنوك الجزائرية، والتي تكتفي في أغلبها بأداء وظائفها بشكل روتيني خال من روح الإبداع عقلي

---

(1) مليكة زغيب، حياة نجار, **النظام البنكي الجزائري –تشخيص الواقع وتحديات المستقبل–**, ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات–, يوم14/15ديسمبر2004، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص:402.

(2) **نفس المرجع السابق**, ص :03.

(3) عادل زقرير، **مرجع سابق**، ص ص: 139-138.

الفرع الثاني :التحديات الخارجية

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضر أو مستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن أبرز هذه التحديات نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: ظاهرة العولمة: من الملاحظ إن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة في انعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصال وهناك عدد من التداعيات المختلفة لظاهرة العولمة في البنوك أهمها

- الخدمات المصرفية الدولية.
- عولمة الآلات الصر فحيث تقوم أغلبية البنوك العالمية بربط الآلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط للاتصال.
- تزايد البنوك متعددة الجنسيات.

ثانيا: ظاهرة اندماج الأسواق الدولية: انتشرت هذه الظاهرة اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات العالمية للسلع, مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك لتجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

ثالثا: ظاهرة البنوك الإلكترونية: تعد هذه البنوك من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية ،بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)،وحتى أيام العطل،ومن أي مكان،وبأي وسيلة كانت.

[1] بوعشة مبارك، الشامية عباس, **واقع وأفاق تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بالجزائر–القطاع البنكي–** ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات, جامعة قسنطينة, الجزائر, يومي 10-11 ماي 2011, ص13، 14.

المبحث الثاني :التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل حيث بدأت هذه العملية في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة البنوك ولا يمكن لتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره

المطلب الأول :ماهية التحرير المصرفي

وفي هذا الم سوف نتعرض إلى تعريف التحرير المصرفي ومبادئه و، أهدافه وايجابياته وسلبياته والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول :تعريف التحرير المصرفي و مبادئه

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى ماهية التحرير المصرفي، مبادئه، شروط نجاحه

أولا :تعريف التحرير المصرفي[1]:

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي أما بالمعنى الواسع يشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر لرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي، و تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية وبتالي إعطاء لقوى السوق الجدية في العمل عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى له مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق بالرغم من النجاح الذي حققته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية ترجع هذه الصعوبة إلى هشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية فدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية

ثانيا: مبادئ التحرير المصرفي

وتتمثل مبادئ في ما يلي[2]:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بتوفيق بين الادخار ولاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفعها للادخار وخفضها لاستثمار
- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها لاستثمار عن طريق الملائمة بين الإنفاق والاستهلاك، فزيادة الأموال الموجه للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبتالي زيادة النمؤ الاقتصادي

---

(1) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات 2004 ، شلف، الجزائر، ص:477 .

(2) **نفس المرجع السابق**، ص :477.

الفرع الثالث : أهداف التحرير المصرفي وشروط نجاحه

أولا: أهداف التحرير المصرفي

تتمثل أهداف التحرير على جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي [1]**:**

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار؛
- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين المصارف الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج؛
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العمولات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية .

ثانيا: شروط نجاح التحرير المصرفي

تتمثل في [2]**:**

1- **استقرار الاقتصاد الكلي** :إن من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي؛

2- **إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي** :يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث

– القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق وفرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة وبطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار وتطبيق سياسة الخوصصة

– القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع الرقابة والقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير

3- **الإشراف الحذر على الأسواق المالية** [3]**:**إن إنجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف

---

[1] حدو على، **انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، رسالة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية ،جامعة الجزائر،الجزائر ،2001-2012 ،ص:30

[2] محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص، تجارة دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008-2009، ص:9.

[3] **نفس المرجع** السابق، ص ص :10-11

الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كل بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي؛

4- الاستقرار السياسي :يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها ، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلى خروج الأموال إلى الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلى المخاطرة .

الفرع الثالث :إجابيات وسلبيات التحرير المصرفي

أولا :إجابيات التحرير المصرفي

ومن بينها النقاط التالية[1] :

1- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة؛

2- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، وتطوير مهارات العاملين والاستفادة من الخبرة الأجنبية؛

3- تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير القادرة على المنافسة واندماجها مع بنوك أكثر قوة؛ وعليه فان التحرير المصرفي يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي وتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة

4- رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة، وتطوير الخدمات.

ثانيا:سلبيات التحرير المصرفي

لعملية التحرير المصرفي عدة مساوئ[2]**:**

1- أزمة سعر الصرف في المكسيك :حدثت أزمة المكسيك عام 1994 حيث أثارت تساؤلات عميقة حول مدى قدرة الاقتصاديات الناهضة والأسواق الناشئة على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تحدث في ظل العولمة نتيجة للتحرير الاقتصادي والتحرير المالي والتحول لاقتصاديات السوق. وقد تفاقمت هذه الأزمة

---

[1] بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر الجزائر، 2010-2011، ص:93.

[2] بن عيسى شافية، **مرجع سابق**، ص:93، 94.

عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو عام 1995 بحوالي % 40 من قيمتها عام 1994 ، وفي ظل هذه الأوضاع شعرت الأسواق المالية بقلق متزايد من إمكانية استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكي، بالإضافة إلى أن التدفقات المالية التي دخلت المكسيك منذ 1995 كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار.

2- **أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا :**تصاعدت أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا، بداية من جويلية 1997 والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، أي تمحورت تلك الأزمة حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطرت السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل والخارج الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية.

3- **الأزمة المالية العالمية عام** 2008: هي أزمة مالية حدثت بفعل مجموعة متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي صيف عام 2007 تزايدت حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري بصورة كبيرة جدا، وكذلك تزايدت بصورة كبيرة جدا حالات حبس الرهن بسبب عدم قدرة المقترضين في الو م أ على سداد دفعات قروض الرهن العقاري لمساكنهم، وكانت هذه الأمور مؤشرات على أن سوق قروض الرهن العقاري قد دخلت في أزمة حقيقية

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي

كان لإنتشار ظاهرة العولمة أثار كبيرة على مختلف الأنشطة الإقتصادية، حيث أدت إلى فرض كثيرا من التحديات، لا سيما أمام الأنشطة المصرفية و المالية، و التي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى أهم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في ضل التحري المصرفي .

الفرع الأول : اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية و اتفاقية لجنة بازل للرقابة

أولا: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية

1- تعريف تحرير التجارة في الخدمات

لعل من الضروري من البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات، حيث يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، على اعتبار أنه في معظم الحالات لا تطرح مشكلة عبور الحدود، و التعريفات الجمركية بالنسبة لانتقال الخدمات، و إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين و التشريعات و الإجراءات التي تضعها كل دولة، و هي القيود التي سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها و تخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام التبادل الحر للخدمات[1]

2- الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية:

الآثار الإيجابية المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي: تتمثل جوانبها الإيجابية من خلال النقاط التالية [2]**:**

– أن تفتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق؛

– سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية و يتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالم؛

– يؤدي تحرير الخدمات المالية و المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية و تحقيق متطلبات كفاية رأس المال و دعم.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **تحرير تجارة الخدمات تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات** ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي جمهورية مصر، العدد 02، المجلد 21، 2003 ، ص:23.

[2] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي متطلبات تطوير الخدمات المصرفية التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2006 ص:111-112

✓ **الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي:**

تتمثل في ما يلي[1]**:**

– أن المنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية و عمالة مؤهلة و تنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها إلى التكنولوجيا المصرفية؛

– إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها و محدودية و صغر أحجامها و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة و الأجنبية المنافسة؛

– أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

ثانيا: مقررات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية

1- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تعرف كمايلي [2]

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر* وذالك مع نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) بمدينة بازل بسويسرا و قد حدث ذالك بعد إن تفاقمت أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وتزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وقد تشكلت لجنة بازل تحت المسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العلمية

قامت لجنة الرقابة المصرفية الدولية بإقرار المعايير المحددة لقياس معدلات بين العلاقة المصرف والمخاطر التي يتعرض لها بالنسبة للأصول التي يمتلكها، وقد وقعت هذه المعايير في عام 1988، وذلك من قبل ممثلي البنوك المركزية لاثني عشر دولة صناعية.

وبعد انجاز اللجنة لتقريرها النهائي سرعان ما أبدت الدولة موافقتها عليه ليصبح ملزم للبنوك، يتضمن التقرير توصيات اللجنة بشان معيار كفاية رأس المال،والذي حدد بـ 8 %كحد ادني بين عناصر رأس المال وبين مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها، مضافا إليها الاالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها،ووصلت اللجنة بتطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية سنة 1992

---

[1] بريش عبد القادر، **مرجع سابق**،ص:112.

[*] تتكون هذه الدول من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا و لكسمبورغ.*

[2] بن عيسى شافية ، **مرجع سابق** ، ص ص: 98،99

وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي[1]:

- **معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل:**

$$\text{معدل كفاية رأس} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

حيث :

رأس المال الأساسي=حقوق المساهمين +الاحتياطات المعلنة+الااحتياطات العامة والقانونية +الأرباح غير الموزعة.

رأس المال المساند= الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول +مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

ومن بين مزايا مقررات بازل الأولى لعام 1988 [2]:

- دعم و استقرار النظام المصرفي الدولي
- تنظيم عمليات الرقابة على كفاية رأس المال البنوك و جعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك
- سهولة الحكم على السلامة المالية للبنك من خلال معيار متفق عليه دوليا، و سهولة المقارنة بين بنك و آخر، و كذا الحكم على سلامة النظام المصرفي الدولي و المقارنة بين بنية الأنظمة المصرفية بين الدول

أما بالنسبة لإنتقادات نذكر منها [3]:

- ركز هذا المعيار على مخاطر الائتمان والسوق وأهمل مخاطر التشغيل والسيولة التي لها تأثير كبيرا على نشاط البنك؛
- لم تأخذ مقررات لجنة البنوك بازل عند تحديدها لمعيار كفاية رأس المال، وضع الأنظمة المصرفية في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها، و ضآلة رؤوس أموالها، و الصعوبات التي تعترضها في سبيل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال؛
- لم يعد مؤشرا جيدا لقياس الحالة المالية للبنك و المخاطر التي يتعرض لها، و ذلك بسبب التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، و ظهور مجالات نشاط جديدة لاستخدام أصول البنك، لم تحدد كافة مخاطرها بدقة.

---

[1] بريش عبد القادر، **مرجع سابق** ، ص:116.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص:118.

[3] بن عيسى شافية ،**مرجع سابق**، ص:100.

و في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تفصيلا حول الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال، وقد يتم التطبيق النهائي النهائي للاتفاق في إطاره الجديد حتى نهاية عام 2006 حيث يتم تصميم الإطار للجنة بازل لتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة و الأساليب والأساليب الحديثة بخصوص في التكنولوجيا التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع المالي عالميا، أيضا التجديدات التي حدثت في العمليات.

ومنه

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

2- مدى استيفاء البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

نظرا لطبيعة هيكل و تنظيم النظام المصرفي الجزائري فإنه لم يعرف الطريق إلى تطبيق المعايير الرقابية للجنة بازل، إلا بعد صدور قانون 90-10، إذ اقتصرت الرقابة البنكية قبل سنة 1990 في جانب الودائع على إلزام البنوك بحيازة سندات الخزينة، أما في جانب القروض فتم الاعتماد على الرقابة القبلية للقروض الممنوحة للاقتصاد (الموافقة الأولية للبنك المركزي على منح القرض) من جهة، و على الأهداف الكمية الموضوعة من طرف السياسة النقدية (الموافقة على إجراء عملية إعادة الخصم) من جهة أخرى القرض، و هو دليل على محدودية المراقبة البنكية قبل صدور قانون 90-10. فيما بعد أدرجت معايير لجنة بازل ضمنيا ضمن القواعد الاحترازية التي أصدرها البنك المركزي، بنك الجزائر[1].

و أول هذه القواعد صدرت في التعليمة رقم 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1991/08/01 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في التسيير البنوك و المؤسسات المالية.

كما حددت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 11/29 1994 عن بنك الجزائر حددت المعدلات المتعلقة بالقواعد الاحترازية أو الحذرة و أهمها تلك المتعلقة بتحقيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك التي تنشط في السوق المصرفية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاءة رأس المال و بالمعدل المتعارف عليه 8 بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق من

[1] بريش عبد القادر، **مرجع سابق**، ص129.

جهة، و لحداثة تطبيق قواعد الحذر المصرفية في النشاط المصرفي من جهة أخرى، و حددت آخر أجل لذلك بنهاية عام 1999 و ذلك وفق للمراحل التالية [1]:

مع نهاية شهر ديسمبر 1995.%- معدل 04

مع نهاية شهر ديسمبر 1996.%- معدل 05

مع نهاية شهر ديسمبر 1997.%- معدل 06

مع نهاية شهر ديسمبر 1998.%- معدل 07

مع نهاية شهر ديسمبر 1999%- معدل 08

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل

فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م أما بالنسبة لاتفاق بازل الثانية والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل الثانية يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية Instructions تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل

[1] رحال عادل، **تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة الاختلالات المنظومة المصرفية في ضل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، باتنة ، الجزائر، 2014/2013 ،ص ص:87،86.

[2] سليمان ناصر، **الجهاز المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد السادس، جامعة ورقلة،الجزائر،2006 ،ص ص159،158.

الفرع الثاني: التطورات التكنولوجية وتغيرات بيئة العمل المصرفي

أولا: التطورات التكنولوجية و أثرها على الصناعة المصرفية

1: تعريف التكنولوجيا المصرفية[1]:

حيث تعرف التكنولوجيا بصفة عامة على أنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات و معدات و عمليات و خدمات مصرفية جديدة و محسنة، و يعكس مصطلح التكنولوجيا في المجال المصرفي مجالين الأول هو التكنولوجيا الثقيلة و تشمل الآلات و المعدات أو ما يطلق عليها إسم التكنولوجيا الصناعة المصرفية، مثل الحاسبات و آلات عد النقود، و شاشات عرض العملات، و وسائل الربط و الاتصال، و المجال الثاني هو التكنولوجيا الخفيفة و تشمل الدراية و الإدارة و المعلومات و التسويق المصرفي .

و هناك أربعة عناصر متشابكة و متكاملة تشكل مظاهر إستخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي و هي[2]:

- الجانب المادي: و يتمثل في الآلات و المعدات المستخدمة؛
- الجانب الإستخدامي أو الإستعمالي: و يتمثل في طرق إستخدام هذه المعدات؛
- الجانب العلمي: و يتمثل في المعرفة المصرفية المطلوبة؛
- الجانب الإبتكاري: و يتمثل في إكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية.

2- بروز وانتشار العمل بوسائل الدفع الحديثة: لقد تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد على التكنولوجيا بغية تطوير نظم ووسائل الدفع ورفع كفاءة أدائها ومن هذا المنطلق سوف نتعرض إلى مجموعة من أنواع وسائل الدفع الالكترونية المتداولة حاليا وهي[3]:

- **النقود البلاستيكية (البطاقات البنكية):** هي أداة مالية تسويقية تتفوق فعاليتها على الأدوات التقليدية في التعامل المالي فهي تعد منافس قوي لصك ومن أهم أنواعها بطاقة الائتمان المصرفي وبطاقة الدفع الفوري وبطاقة السفر وبطاقة الذكية
- **النقود الالكترونية (الرقمية):** تعرف النقود الالكترونية أو الرقمية على أنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية .

---

(1) مطاي عبد القادر، **التكنولوجية المصرفية في دعم الذكاء التنافي بالبنوك الجزائرية** ،الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 جوان 2013 ص: 24.

(2) البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثاني، المجلد الرابع و الخمسون، سنة 2001، ص:138.

(3) مطاي عبد القادر ، **مرجع سابق**، ص ص:24-25.

- **الشيكات الالكترونية:** يعرف الشيك الإلكتروني على انه المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، و الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده و يقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، و بعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله)، ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا و يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

ثانيا: تغيرات بيئة العمل المصرفي

1- تعريف عملية غسيل الأموال

تعرف على أنها[1]:

عملية تهدف إلى إضفاء صفة الشرعية على الأموال المكتسبة من مصادر أو أنشطة غير شرعية بواسطة سلسلة من الإجراءات بقصد تمويه طبيعة المصدر غير المشروع لها فهي كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة، وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال، لكي تظهر في نهاية الأمر على أنها أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة

2- الآثار المترتبة عن جريمة غسيل الأموال

من نافلة القول الإشارة إلى بعض الآثار الاقتصادية المترتبة عن الاقتصاد الموازي الخفي وعمليات غسيل الأموال وضخها في الاقتصاد الرسمي، علما أن هناك شبه حلقة مفرغة أو علاقة دائرية بين الاقتصاد الموازي الخفي وغسيل الأموال والاقتصاد الرسمي، تتجلى عبر العناصر التالية[2]:

- ضرب وزعزعة الاقتصاد الوطني والدولي وخاصة ما يعرف بالاقتصاد الرسمي من طرف الموازي؛
- ضرب وتخريب المشاريع الاقتصادية الناجحة التي تمتص البطالة وتحارب الانحرافات؛
- تذبذبات وهزات في الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها مع انعكاس ذلك على أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية وبعدها انهيار النظام المالي.

---

(1) على عبد الله محمد شاهين، **الاستراتجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها،دراسة تطبقيه على المصارف العاملة بفلسطين** ، يونيه 2009، ص:5

(2) الأخضر عزي، **مرجع سابق**، ص:172.

المطلب الثالث: إستراتجية عمل البنوك لمواجهة تحديات التحرير المصرفي

نظرا لتحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التطورات لاقتصادية العالمية يتوجب من المشرفين على البنوك في الدول النامية ومن بينها الجزائر، الدراية الكاملة بهذه التحديات، ومن ثم إتباع استراتجيات ملائمة لتكيف مع هذه التحديات والمستجدات التي حفلت بها الساحة المصرفية العالمية

الفرع الأول :الاتجاه إلى الصيرفة الشاملة

أولا :تعريف البنوك الشاملة

يمكننا تعريف البنوك الشاملة بأنها البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية و غير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، و تجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية و بنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين و تأسيس الشركات و المشروعات، و لا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل و المتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع[1].

ثانيا : متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة

إن عملية التحول إلى البنوك الشاملة تخضع لضوابط تأخذ في حساباتها الجوانب الإقتصادية و القانونية و البيئة المصرفية التي تعمل في إطارها البنوك، و يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين[2]:

- ✓ **المنهج الأول: تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل:**

وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك(متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل) بنك كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها التدرج ،التطوير ،التجهيز،الخطة

- ✓ **المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد:**

وهو إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة ، واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة، لإنجاح

---

[1] فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية– حالة الجزائر** –رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة مالية جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص،189.

[2] رابح عرابة، **دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة لحالة مصر –** مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، ص ص:200.

فكرة البنك الشامل ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه. والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا؛ حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص

الفرع الثاني :الاتجاه نحو الاندماج المصرفي

أولا:تعريف الاندماج المصرفي

يعبر الدمج المصرفي عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدى هذا الدمج إلى زوال كافة البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور كيان مصرفي جديد له صفته القانونية المستقلة

أما إذا ترتب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك كافة من ناحية أخرى قد Mergerحقوق البنك المدموج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير فيطلق على تلك العملية يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك وهو ما يعرف بالاستحواذ[1]

ثالثا: إيجابيات و سلبيات الإندماج المصرفي

تتمثل في [2]**:**

✓ **مزايا الاندماج المصرفي:**

إن التأمل في أساليب و دوافع الاندماج المصرفي على النحو السابق ذكره، يستشف العديد من المزايا و الآثار الإيجابية و التي نلخصها فيما يلي**:**

- انتقال الذمة المالية : يترتب على الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها
- ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة : يترتب على الاندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، بل ينتج عن هذا الاندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الاندماج فيما يتعلق في تركيبة الأصول والخصوم وقاعدة رأس المال
- تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية : يترتب على الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا الاندماج على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين كفاءة

---

[1] بنك الإسكندرية، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 37، 2005 ،ص: 48.

[2] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنه النظام المصرفي**، أبحاث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص: 121- 125.

العمالة بالبنك عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر وأشكال الائتمان والعمليات المصرفية المقدمة والأدوات المالية الحديثة

✓ **الآثار السلبية للاندماج المصرفي:**

يبدي بعض المصرفيين و الاقتصاديين تحفظات على الإندماج المصرفي للعديد من السلبيات التي ينطوي عليها لعل من أهمها:

- يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله احتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار
- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم، مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك ومن ثم خفض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تفلح الإدارة في إدخال اللامركزية في إدارة أعمال البنك.
- قد يترتب على الاندماج أوضاع غير توازنية دافعة لإختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة

الفرع الثالث: تعريف خصخصة البنوك :

تعرف الخوصصة في القطاع المصرفي الحكومي بأنها قيام الدولة بتحويل ملكية إدارة مؤسسات مالية مصرفية العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص وذالك ضمن إطار شامل وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية ولاجتماعية [1].

ثانيا خوصصة البنوك في الجزائر

تتمثل خوصصة البنوك في الجزائر كالآتي : [2]

أعلنت الجزائر خلال التسعينات عن برنامج واسع للخوصصة المؤسسات العامة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مع نهاية الثمانيات ،في إطار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهذا بعد إجراء الحكومة لتقييم الأوضاع المؤسسات العامة والتي تمثل الغالبية في الاقتصاد الوطني ،وقد اتفقت الحكومة نحو 1200 مليار دينار خلال التسعينات لدعم بقاء 400مؤسسة عمومية ،حيث تتم عمليات الخوصصة بعد تشكيل مجلس الحكومة المكلف بوضع تصور لبرنامج الخوصصة

[1] فؤاد شاكر ،**خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية** ،مجلة اتحاد المصارف، بيروت ،مجلد21 ،العدد 242،فبراير ،2001 ،ص:42.

[2] فاطمة بوسالم ،**مرجع سابق**، ص ص:216-21

ومع نهاية التسعينات بدا مفهوم الخوصصة يتوسع شيئا فشيئا ليشمل بعض القطاعات الحساسة ومن بينها البنوك وقد عرفت محافظ البنوك العمومية عمليات تطهير وإعادة رسملة خلال الفترة (97-2001) من اجل التخلص من الديون المشكوك فيها ،والتمكن من تطبيق معايير السلامة وقد كلفت معايير التطهير والرسملة أكثر من 1200 مليار دينار وهذا من اجل وضع البنوك في موقع يتجاوب مع إي عرض للشراكة وهو بمثابة تحضير أولي للخوصصة وفي إطار وضع برنامج خوصصة البنوك على ارض الواقع فقد اتخذ قرار بخوصصة بنك التنمية المحلية عام 1997 لأنه كان يسجل نتائج سلبية من جهة ،ومن الجهة الثانية التنازل عن عدد من الفروع التي يمكن إن يشكل عامل جذب المستثمرين الأجانب

إما فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري فهو يدخل ضمن منطق أخر ،فهذا البنك يعتبر أكثر استعدادا وجاهزية للخوصصة بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة عنده إضافة إلى تحقيق نتائج أجابية ،لكن بعد مرور سنتين على المشروع فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري فلم تحسم الجمعية العامة لحد الآن في هذا الملف ،حيث أعلن وزير المالية إن توقيف المسار فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري سنة 2008 وهو إجراء احترازي اتخذته السلطات لحماية السوق في ضل الأزمة العالمية ،موضحا إن العديد من المصارف المرشحة لفتح رأسمال هذه المؤسسة المصرفية تضررت من أزمة القروض الرهنية.

خلاصة الفصل الأول:

حيث من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص ما يلي :

- ✓ شهد الجهاز المصرفي جملة من الإصلاحات والتي بدأت منذ السبعينيات القرن العشرين ،وذالك بغرض تعزيز القدر التمويلية لوحدات هذا الجهاز ،ومن ابرز تلك الإصلاحات الإصلاح المصرفي لسنة 1990 ،والمتمثل أساسا في قانون النقد والقرض (قانون رقم 90-10) والذي عرف بعده الجهاز المصرفي الجزائري انفتاحا على الاستعمار الأجنبي للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ،ولكن رغم تلك الإصلاحات فان الوضعية الحالية لهذا الجهاز تعكس جملة من النقائص منها فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي ،ضعف التكنولوجيا المستخدمين وغيرها وهذا ما شكل جملة من التحديات الداخلية والتي يضاف إليها تحديات أخرى خارجية أبرزها عولمة النشاط المصرفي
- ✓ أصبحت عملية التحرير المصرفي ضرورة حتمية لدول النامية فرضتها عليها الظروف العالمية ويجب على الجهاز المصرفي التكيف مع كل هذه التغيرات والظروف وفي ضل هذه التغيرات وجد الجهاز المصرفي نفسه أمام عدة تحديات ،تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ،مقررات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية ولذالك لا بد من وضع استراتجيات لمواجهة هذه التحديات

الفصل الثاني :

إدارة المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها

تمهيد :

تتعرض المصارف على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، وإن معرفة هذه المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيق أهدافها

إن المصارف لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها، ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر يعني التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها المصرف وتحديدها وتوصيفها بدقة،واخذ الحيطة منها ووضع الضوابط الكفيلة بمواجهتها في حالة حدوثها من خلال تقييم درجة خطورتها

ولتوضيح ذالك في هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول:إدارة المخاطر المصرفية (النشأة ، الخصائص، الوظائف،لأهداف)

المبحث الثاني:مؤشرات قياس وتقييم المخاطر المصرفية

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية (النشأة ، الخصائص، الوظائف،لأهداف)

إن التطور الحاصل في الصناعة المصرفية أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المتقدمة من طرف المصارف وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات المصرفية، والمخاطر المرتبطة بها أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية لازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة

المطلب الأول :ماهية المخاطر المصرفية

تواجه المصارف مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف أنشطتها والتي تعرقل السير الحسن لهذه الأنشطة لذالك أصبح على المصارف إن تتخذ الإجراءات اللازمة لتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها

الفرع الأول :نشأة الخطر في العمل المصرفي وتعريفة

أولا:نشأة الخطر في العمل المصرفي[1]:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد و التسليف وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها و الحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير و المنافسة أما أواخر السبعينات و الثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي:

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- لتحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات و الخدمات المطروحة بواسطة البنوك، و نوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيداً عن أنشطتها الأصلية، و ظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية و عقود المستقبليات، و مع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة و واجهت مخاطر جديدة،وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد ،إدارات ،شركات ،بنوك،مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)**، جامعة عين الشمس،2003،ص:36.

كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ثانيا :تعريف المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر المصرفية على إنها جميع القرارات التي يمكن إن تؤثر على القيمة السوقية للبنك [1] ويمكن تعريفها كذالك بأنها :احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين [2] مما ينتج عنها أثار سلبية لها قدرة على تأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ إستراتجيته بنجاح والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر وهي [3]:

– **خسائر متوقعة**: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.

– **الخسائر غير المتوقعة**: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

ثالثا :أسباب زيادة المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ضل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[4]:

1- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق ؛

2- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛

3- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

---

[1] بلقلة إبراهيم، عبد الله الحترسي حميد، **نحو ايطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لايطار منسجم مع BASELE2** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية –النظام المصرفي الإسلامي نموذجا– جامعة شلف، أيام 5و6 ماي، 2009 ص:04.

[2] حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ، **الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ،مخاطر–تقنيات** –جامعة جيجل أيام 6و7 جوان 2005،ص03.

[3] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II –دراسة تطبقيه على المصارف العاملة في فلسطين** –رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007 ، ص ص:67، 68.

[4] بن علي بالعزوز، عبد الكريم قندور، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع والحكومة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، أيام 11و12 مارس 2008 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر، ص:05.

الفرع الثاني :مصادر المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

تتمثل في [1]:

أولا:مصادر المخاطر المصرفية

فالمخاطر المصرفية ترجع إلى مصدرين :

المخاطر النظامية :ويطلق عليها المخاطر العامة وهي التي تؤثر بشكل مباشر على الجهاز المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق ،بما يستجد من إحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحطم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين المصارف

المخاطر غير نظامية :هي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للمصرف ،ويمكن تجنب هذه المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للمصرف

ثانيا :العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي: أهمها

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية** فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد،
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية، (Bretton Woods) إلى دخول الكثير من الشركات الكبرى في إلى الأسواق المالية،وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها،كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار المصارف للعديد من الأدوات التغطية المستقبلية لكن في خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.
- **المنافسة:** من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين . ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية ،دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية –حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري** –،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2009/2008،ص ص، 04-07.

- **التطورات التكنولوجية:** من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها، و إدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، و إدارة النقد . إلا أن هذه التطورات خلقت، في الوقت نفسه، مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني

المطلب الثاني :أنواع المخاطر المصرفية

تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسين وهما :المخاطر المصرفية التقليدية والمخاطر المصرفية الالكترونية

الفرع الأول :المخاطر التقليدية :

أولا:خطر السيولة وخطر القرض

1- خطر السيولة : تنشا مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل ومجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف[1]

وتنشا مخاطر السيولة لعدة أسباب منها[2]:

- عدم مواءمة مابين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم ؛
- عدم متابعة الانحرافات بين التوقع الحالي وفائض النقد؛
- عدم متابعة كشف السوفيت الذي يبين الوضع الحسابات الجارية للمصرف.

2- خطر القرض : تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له

---

[1] علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، مؤتمر حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين، أيام 8و10 مايو 2010، ص:10.

[2] محمد داود عثمان، **اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك –دراسة تطبقيه على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin Q**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 18.

القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[1].

وتشأ المخاطر الائتمانية لعدة أسباب نذكر مها[2] :

- المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية؛
- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم إذ هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها ومبلغها ومدى توفر الشروط نجاح هذه العملية؛
- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة وتحدث نتيجة لظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها

ثانيا :خطر السوق وخطر عدم الملاءة المالية

1- **خطر السوق** :تعتبر الأدوات والأصول التي تم تداولها في السوق مصدر لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بتغيرات الاقتصادية الكلية أو لنتيجة تغير أحوال المصارف أي متغيرات الاقتصاد على مستوى الجزئي فالمخاطر السوق العامة تكو نتيجة لمتغير عام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، إما مخاطر السوق الخاصة تنشا عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة بعينها نتيجة الظروف الخاصة بها[3].

2- **خطر عدم الملاءة المالية** :تعرف الملاءة المالية برصيد الصافي للبنك ،بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته فنقول إن البك له ملاءة مالية فحالة تفوق استعمالاته على التزاماته، ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لتجنب المخاطر التي يتعرض إليها المصرف، بما في ذالك مخاطرة القرض التي تنجم عن المصرف في استرداد أمواله ،ومخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده اكبر من عوائد استخدامه ،بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأس مال المصرف واحتياطاته[4].

---

[1] كمال رزيق، فريد كورتل ، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردية، أيام 4و5 جويلية 2007 ،ص08.

[2] خضراوي نعيمة، **مرجع سابق**، ص:05.

[3] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر–تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية –**البنك الإسلامي لتنمية، المملكة العربية السعودية،2003، ص ص:30-31.

[4] قاسمي أسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك –حالة القرض الشعبي الجزائري –** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة احمد بوفرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008،ص:29.

ثالثا :خطر أسعار الفائدة وخطر سعر الصرف

1- **خطر أسعار الفائدة [1]:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي

– الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

– يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

2- **خطر سعر الصرف** :ينتج خطر سعر الصرف من الخسارة الناتجة عن التغير في سعر العمولات ،وعليه فهو يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عمولات التقويم للنشاطات تلك المؤسسات [2].

ولمراقبة خطر الصرف هدفين [3]:

– مراقبة احترام الحدود الموضوعية ،وتحديد مراقبة خالة الصرف

– مراقبة نتائج الصرف

ويمكن تسيير خطر الصرف بطريقتين [4]:

– القضاء على خطر سعر الصرف :تقوم المصارف يوميا بتعديل وضعية سعر صرفها عملة بعد عملة لكي تقضي على الوضعيات الطويلة والقصيرة الأجل

– تغطية سعر الصرف :إذ أن القضاء على خطر سعر الصرف غير ممكن فانه يجب على المصرف أن يغطي الخطر والتغطية تشير إلى تجنب التغيرات السريعة والشديدة لأسعار الصرف

رابعا :مخاطر التسيير الداخلي

1- مخاطر التشغيل :توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغيير المكاسب نتيجة لسياسيات التشغيل التي يتبعها المصرف ،فبعض المصارف لا تملك الكفاءة لرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها [5]، وتعتبر مخاطر

---

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد او الحاج ،البويرة، الجزائر، ص :10.

[2] عبد الحق بو عتروس، **حول أهمية إدارة مخاطر الصرف**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة ،ص:1999، ص:23.

[3] نبيلة لبازدي، **تسيير مخاطرة السيولة على مستوى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير،تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005،ص:15.

[4] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ،مصر، ص:298،297.

[5] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة –** الدار الجامعية، لإسكندرية، 2001، ص23.

التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبيا، وعملية قياسها لها أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للمصرف، وينتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لإستخدام قنوات إتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنيت،إضافة احتمال التعرض لمخاطر التشغيل من الذين لديهم صلاحية الاطلاع على البيانات ونظم الحاسب الآلي الخاص بالمصرف[1].

2-المخاطر الإستراتجية :هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة الاتخاذ القرارات خاطئة أو تنفيذ خاطئ للقرارات وعدم التجأوب المناسب مع قرارات القطاع المصرفي كما يتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتجية وكذا الإدارة العليا التي تتمثل مسؤولياتها ضمان وجود إدارة مخاطر الإستراتجية المناسبة للمصرف وكذالك تحتاج البنوك إلى أنظمة الرقابة داخلية لضمان إن المصرف غير معرض لمخاطر إستراتجية[2].

الفرع الثاني :المخاطر المصرفية الالكترونية

أولا:مخاطر السمعة ومخاطر العمليات

1- **مخاطر السمعة** : تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

وبشكل عام، فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل[3].

---

[1] ميرفت أبو كمال، **مرجع سابق**، ص:79.

[2] إبراهيم كرا سنة ، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ، معهد السياسات الاقتصادية ،الصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، مارس 2006، ص:36.

[3] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II دراسة لطابعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، لمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردية، أيام 4و5 جويلة 2007، ص ص:13،12.

2- مخاطر العمليات :إن الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية يعد خطر على امن النظام المصرفي ووجوده ،إذ أن تعرض الشبكة المعلوماتية لأي تخريب قد يؤثر على مجمل العمليات المصرفية ،وينتهك ضمان سرية المعاملات المتعلقة بالعملاء ،وفي هذه الحالة كثيرا ما يعزف العميل عن التعاملات المصرفية الالكترونية وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان تسوية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات ،وينبغي إن يجري باستمرار اختبار ممارسات الأمان ومراجعتها بواسطة خبراء خارجين أي يقوموا بتحليل أوجه تعرض الشبكة لمخاطر[1].

ثانيا :المخاطر القانونية والتنظيمية :تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها البنك، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة البنك القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق إتفاق بازل II [2].

ثالثا :المخاطر الإستراتجية الالكترونية :تنشا هذه المخاطر في العمليات المصرفي الالكترونية من الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني استراتجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارة العليا ،وذالك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات ،في ضل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية من جهة أخرى[3].

---

[1] نوال بن أعمارة، **وسائل الدفع الالكتروني –الأفاق والتحديات** – مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية أيام 15.16.17 مارس 2004، جامعة التكوين المتواصل وجامعة ورقلة، الجزائر، ص16 .

[2] نصر عبد الكريم ،مصطفى أبو صلاح،**مرجع سابق** ،ص 17.

[3] محمد يدو ،**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية** ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ونقود ،جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، اكتوبر2007،ص:91.

المطلب الثالث :إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فت إدارة المخاطر لأنها من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر وخاصة مع التطورات الشاملة في العمل المصرفي مما استدعى وجود متابعة وتفهم كاملين من الجيهات الرقابية وحصر مخاطرها الرئيسية

الفرع الأول :ماهية إدارة المخاطر المصرفية

أولا:تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر، أو تقليل اثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[1].

كما تعرف إدارة المخاطر على إنها مختلف لأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر بالرغم من إن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية من المخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابية إضافية إلا إن من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو المشاركة هذه المخاطر مع الجيهات أخرى بواسطة عقود الكافلات، الضمانات والتامين ومن المحتمل إن تقرير إدارة المخاطر قبول مستوى معين من المخاطر أي لا تتخذ أي إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر وترتيبها وفقا للأولوية وذالك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي يستقبل به تعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر [2].

ثانيا :أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تكمن أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي[3] :

- تقدير المخاطر ولتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصارف؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها خطة وسياسة العمل واتخاذ القرارات التسعير ؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية ومساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس مال وفقا لمقترحات لجنة بازل .

---

[1]عبد الباسط محمد مصطفى جلال، **اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان**، مؤتمر التحديات إدارة المخاطر، مركز برين باور، مارس 2013، ص:04.

[2]صالح رحب حماد، **اثر إدارة المخاطر على البيئة والتدقيق الداخلي** ، الأردن، ص ص:17-18.

[3]انظر

- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، **مرجع سابق** ، ص:222
- نوال بن أعمارة، **إدارة المخاطر في المصارف المشاركة**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، أيام 20و21اكتوبر 2009 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص:08.

ثالثا : أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تسعى المصارف من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي [1]:

- المساعدة في اتخاذ القرار المناسب؛
- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقييم المخاطر في ضم قيود رأس مال؛
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
- تقييم تكلفة التعامل مع المخاطر إلى ادني حد باستخدام انسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل المصرفي مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر.

رابعا :وظائف إدارة المخاطر المصرفية

وهي كالآتي[2]:

- تزود البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل، له إذ تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة لعائد الخاص بذالك
- إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، و بالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي و المستقبلي،فالمخاطر كاتكاليف يجب أن تحمل على العملاء و هذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير،فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره،و لا ينفر. ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة
- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرارات ،لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار ،فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها
- إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها،حيث أن أي خسارة غير متوقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطى بواسطة رأس المال،مع العلم أن لهذه التغطية تكلفة.

---

[1] هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري –** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 2011 /2012 ،ص ص:76، 77.

[2] منصور منال، **إدارة المخاطر المصرفية ووظيفة المصارف المركزية القطرية الاقلمية** ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، أيام 20 و21اكتوبر 2009، جامعة شلف ،ص:03.

الفرع الثاني :أساليب إدارة المخاطر المصرفية وأدواتها

أولا: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر هي [1]:

1- **تجنب المخاطرة:** يرفض الفرد (أو المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات. ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر؛ إلا أنه قد يحرم التمتع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع لأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب بعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار؛

2- **تقليل المخاطرة:** أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً ،وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذالك الغرض؛

3- **نقل المخاطرة:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة، اقتسام المخاطرة والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل)؛ بالإضافة إلى التحوط والذي يختلف عن التأمين في كونه نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

[1] بالعزوز بن علي، **استراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة شلف، 2010/2009، ص ص:335، 336.

ثانيا :أدوات أدرة المخاطر المصرفية

وتتمثل في [1]:

1-**التحكم في المخاطر** :يقصد بتقنيات التحكم بالمخاطر إن تقلل بأدنى التكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة ،وتشمل أساليب تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة لتقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهدات الرقابة والتحكم ،وفي حالة التحاشي المخاطر ترفض المنظمة التعرض للخسارة ناشئة عن نشاط معين أما في حالة خفض المخاطرة فهناك تقنيات عديدة لذالك كاستخدام نظام لرشاشات الماء للحماية مخاطر الحريق وتفاوت درجة تقدم وتطور المجهودان التحكم والمراقبة تبعا لعدة عوامل مثل حجم المنظمة؛

2-**تمويل المخاطر المصرفية** : يركز تمويل المخاطر بعكس التحكم بالمخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ،ويأخذ تمويل المخاطر بشكل أساسي شكلي الاحتفاظ والتحويل وكل المخاطر التي يمكن تفاديها أو خفضها يمكن الاحتفاظ بها أو تحويلها لطرف أخر أو يمكن الاحتفاظ بجزء منها وتحويل الجزء الأخر والشكل الذي يمكن إن تتخذه تقنيات التمويل قد يتفاوت بدرجة كبيرة ،فالاحتفاظ على سبيل المثال قد يكون مصحوبا بتخفيضات في الميزانية أو قد يتضمن مراكمة مبلغ من المال

أما التحويل فقد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو مستندات ضمان أو الكفالة كالعقود التسليم الأجل وعقود مبادلة الفائدة وغيرها من المشتقات وبطبع إن تحويل المخاطر عن طريق شراء عقود التامين يعد مخل أساسي لتمويل المخاطر.

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، **مرجع سابق**، ص ص:145-147.

المبحث الثاني :مؤشرات قياس تقييم والمخاطر المصرفية

إن الارتباط القائم بين المخاطر وتحقيق النتائج يدفع بالمصارف إلى التعرض لقدر اكبر من المخاطر حيث لا يمكن لأي مصرف إن يكون له القدرة الكاملة على تحديد المخاطر ،وبتالي فانه ينبغي إن يكون لدى المصرف نظم معلومات لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها ،حيث تعتمد المصارف في ذالك على نماذج كثيرة في هذا الشأن ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى بعض من هذه النماذج

المطلب الأول :نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة(EVA)

إن عملية تقييم وقياس المخاطر عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف حيث استخدمت نماذج منها نموذج العائد على حقوق الملكية كما تم اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن (ROE)وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

الفرع الأول :نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء المصرف من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية ،وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بالمخاطر التي تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر معدل الفائدة ،وكذالك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس مال[1].

واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة[2].

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة [3].

المجموعة الأولى : يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول(ROA) أو مؤشر العائد على الأصول كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM)على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول

---

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية –تحليل العائد والمخاطر –،**مرجع سابق** ،ص76.

(2) محمد الجموعي فريشي،**تقييم أداء المؤسسات المصرفية** ، مجلة الباحث، العدد 03 جامعة ورقلة ،الجزائر، 2004 ،ص:90.

(3) حمقاني ياسمينة، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية –دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية** 2007-2012 ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، 2014/2013 ،ص ص:10- 12.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما :

هامش الربح (pm):الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية

هامش الربح = الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول (AU):ويسمى استعمال الأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول إي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول =إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول

وعليه فان :

PM×AU=ROE

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت المؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين بالمقابل فان الأداء الضعيف فقد يعود لجانب منهما أو كليهما

أما المساهمة الثانية لنموذج (Dupont) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الصول (ROA)بمضاعف حقوق الملكية(EM)

ROA×EM =ROE

مع العلم إن:

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول /حقوق الملكية

وبتوضيح المؤشران المكونان لمؤشر العائد على الأصول فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول /حقوق الملكية)

أي :

$$UM \times ROA \times EM = ROE$$

يمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي :

الشكل رقم (01-02):طريقة حساب العائد على حقوق الملكية

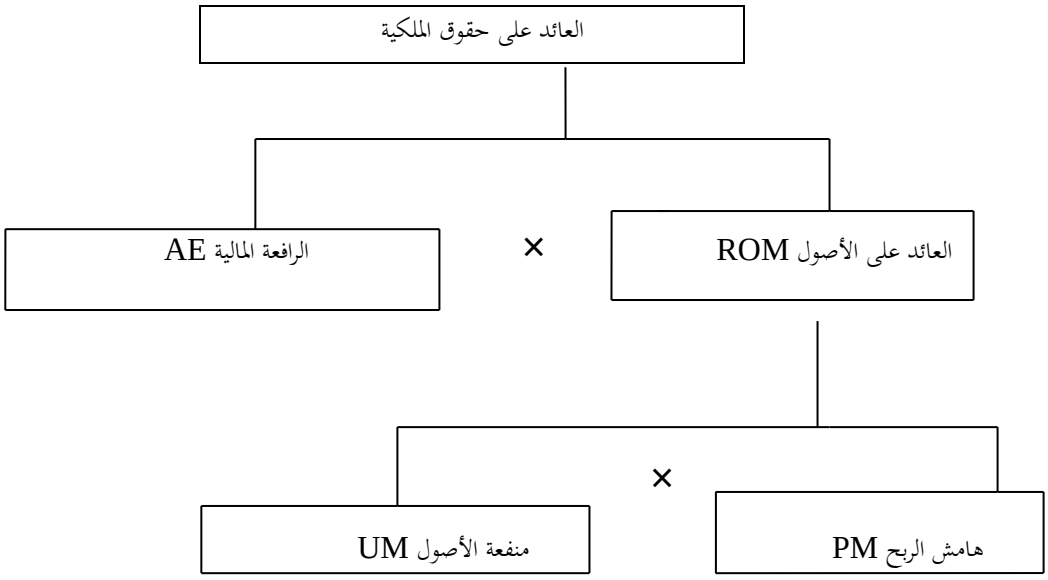

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)مرجع سابق ،ص:90

المجموعة الثانية :فهي أهم المؤشرات لقياس المخاطر التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذالك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بالمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-02):أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض /إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها /القروض التي استحقت ولم تسدد بعد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية /إجمالي الودائع – الخصوم المتقلبة /إجمالي الودائع – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	– الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة /إجمالي الأصول – الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة /إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة /الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة /القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة /القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول /عدد العمال – المصروفات العاملة /عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين /إجمالي الأصول – الشريحة الأولى في رأس المال /الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، **مرجع سابق**، ص239

الفرع الثاني :نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطر وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر [1]

ويتم حساب "القيمة الاقتصادية المضافة" من خلال العلاقة التالية[2]:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

المطلب الثاني :مؤشرات الإنذار المبكر

هي تتمثل في مؤشرات الحيطة الجزئية بالإضافة إلى مؤشرات الحيطة الكلية

الفرع الأول :مؤشرات الحيطة الجزئية

تعتبر مؤشرات الحيطة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقيم أداء المصارف وهي متمثلة في مؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر ومعيار (CAMLES)

أولا:المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر

تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة ، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات[3]

---

[1] محمد الجموعي فريشي،**مرجع سابق**، ص:92

[2] هواري السويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، لعدد 07، جامعة ورقلة ،الجزائر، 2010، ص:62.

[3]عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بلازمات المالية الرائدة** ، مجلة أسيوط، كلية التجارة، 2008، ص:06.

وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي[1]:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

ويمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي

الجدول رقم (02-02):مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	*المؤشرات النوعية المصرفية*
* معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي	* ملاءة رأس المال
*سعر الصرف الحقيقي	*مؤشرات السيولة
*سعر الفائدة الحقيقي	*مؤشرات العسر المالي
*الحساب الجاري	*الربحية أو العائد
*الاحتياطيات الدولية	*الديون المتعثرة ومخصصاتها
*أسعار الأسهم والسندات	*ودائع البنوك
*تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	*نسبة القروض للودائع

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على :عبد النبي إسماعيل الطوخي ،مرجع سابق ،ص07

ثانيا :معيار (CAMLES)

تتمثل طريقة(CAMELS) في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيف وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار(CAMELS) والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

[1]انظر
- Rajana sahjwala ,and paul van der Berg ,supervisory Risk Assessment and Early Warning System ,Basel Committee on Banking Supervision ,Working Paper No 4Dec ;200

وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية [1]:

– كفاية رأس المال	**C**apital Adequacy
- جودة الأصول	**A**sset Quality
- جودة الإدارة	**M**aagement Quality
- إدارة الربحية	**E**arning Management
- درجة السيولة	**L**iquidity Position
– الحساسية اتجاه مخاطر السوق	**S**ensitivity to Market Risk

حيث يرمز الحرفC لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرفA لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[2]

الجدول رقم(03-02):التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
معقول	يظهر عناصر الضعف والقوى	رقابة ومتابعة لصيقة
هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برامج إصلاح ومتابعة ميدانية
غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر :مالك رشيد احمد –مقارنة بين معياري CAMLESو CAELكأدوات حديثة لرقابة المصرفية ،مجلة المصرفي ،العدد35، 2005 ،ص:04.

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطر)، **مرجع سابق** ص:103.

[2] Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004.

الفرع الثاني :مؤشرات الحيطة الكلية

بالإضافة إلى مؤشرات الحيطة الكلية توجد مؤشرات أخرى تؤخذ كمعايير تقييم أداء المصارف وهي مؤشرات الحيطة الكلية

أولا:تعريف مؤشرات الحيطة الكلية

وهي مؤشرات تدل على سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم ومدى قابلية هذا الأخير على التأثر بلازمات المالية(*) والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة لإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي لخطر [1]

ثانيا :أهمية مؤشرات الحيطة الكلية :تتمثل أهميتها فيما يلي [2]**:**

- تسمح بان يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء ؛
- تعد مقاييس تسمح بالمقارنة الأوضاع من خلال مؤشرات عبر الدول.

جدول رقم (04-02):مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1- كفاية رأس المال نسب رأس مال التجميعية التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال	**1- النمؤ الاقتصادي** مجموع معدلات النمؤ تدهور القطاعات
2- جودة الأصول	**2- ميزان المدفوعات** عجز الحساب الجاري كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي الدين الخارجي معدل التبادل التجاري تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال
3- مؤشرات المؤسسة المقرضة تركيز الائتمان القطاعي الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية القروض الغير عاملة	**3- التضخم**

(*) يمكن تعريف الأزمة المالية التي تتعرض لها الدول بأنها الموقف تتعرض له الدول ويستشعروا صانعوا القرار بدرجة عالة من التهديد لمصالح والقيم الجوهرية لدول ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانعي القرار فيشعر بضيق الوقت المتاح لتفكير فيه وانه يجب عليه في الوقت نفسها تحاذ القرار المناسب بصدد قبل تغيير ذالك الموقف على النحو تصعب السيطرة فيه

[1] أحمد طفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، مجلة المعهد العربي لتخطيط، الكويت، أفريل 2005ص:02.

[2] OWEN EVANS Others ,Macroprudential Indicators of Financial ,occasional Paper 192 imf ,Washington dc,April ,2000

القروض للمؤسسات العامة الخاسرة مخاطر الأصول الإقراض المرتبط مؤشرات الرفع المالي	
4- مؤشرات المؤسسة المقترضة : ربحية الشركات مؤشرات أخرى لظروف الشركات مديونية القطاع العائلي	**4- أسعار الفائدة والصرف** التقلب في أسعار الفائدة والصرف مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية قابلية سعر الصرف لاستمرار ضمانات سعر الصرف
5- سلامة الإدارة **معدلات الإنفاق** الإيرادات نسبة لكل موظف النمؤ في عدد المؤسسات المالية	**5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول** نوبات ازدهار الإقراض نوبات ازدهار الأصول
6- الإيرادات والربحية عائد الأصول عائد على حقوق الملكية معدلات الدخل والإنفاق مؤشرات الهيكلية	**5- أثار العدوى** العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية الآثار الجانبية لتجارة
6- السيولة قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية الودائع نسبة لإجمالي النقد تجزئة معدلات التعامل بين البنوك نسبة القروض إلى الودائع هيكل استحقاق الأصول والخصوم	**7- عوامل أخرى** الإقراض والاستثمار الموجه التزامات متأخرة السداد
8- لحساسية بالنسبة لمخاطر السوق مخاطر الصرف الأجنبي مخاطر سعر الأسهم مؤشرات خاصة بسوق	

Sourse: OWEN EVANS Others ,Macroprudential Indicators of Financial,soundness op.cit;p04

المطلب الثالث :نماذج التنبؤ المساعدة في إدارة المخاطر

سوف نتناول في هذا المطلب بعض من النماذج التي تعتمد عليها المصارف لسيطرة على المخاطر

الفرع الأول : نموذج (Altman) وتسعير الأصول الرأسمالية

أولا:نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:يقضي هذا النموذج بان العائد المتوقع عبارة عن تعويض للمخاطر المنتظمة أو العامة التي يصعب التخلص منها بالتوزيع ،أما المخاطر الخاصة فإنها تنشا عن طريق اخطأ المستثمرين ،ومن ثم لا مجال لتعويض عنها[1]

ثانيا :نموذج (Altman) 1968: قام Altman بتطوير نموذجه مستخدما النسب المالية ومعتمدا على أسلوب تحليل الانحدار التمييزي (Discriminate Regression Analysis) واستطاع من خلال خذا النموذج إن يميز بين المؤسسات الناجحة و المؤسسات الفاشلة [2] ونجد التحليل التميزي الذي يمكن تعريفه على انه طريقة إحصائية تسمح بتميز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه وذالك بالاعتماد على معايير معينة ،وعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه وها يستعمل التحليل التميزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من الملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين

1- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)

2- مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة)

---

[1] طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **السيطرة الرقابية على المخاطر صيغ التمويل التجارية والإسلامية ومبررتها الاقتصادية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي وروهنات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، أيام 23و24 فيفري 2011، ص:11.

[2] هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات –دراسة تطبقيه على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،فلسطين ،2004 ص:37.

تحصل التمان إلى دالة تتكون من 5 نسب مالية تكتب على الشكل التالي[1]

$$Z= u1A1+u2A2+ u3A3+u4A4 + u5A5 + Constant$$

حيث:

Z = علامة (Score) المعادلة التمييزية،

U = المعاملات التمييزية للمتغيرات التمييزية،

A = القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية،

n = عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية،

حيث : A1 رأس المال العامل / مجموع الأصول

A2 احتياطات / مجموع الأصول

A3 الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول

A4 الأموال الخاصة / مجموع الديون

A5 رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول

Constant :الثابت

وقد اثبت نموذج التمان مصداقيته و دقته في التوقع بالعجز بنسبة 95 % و قاعدة تصنيف المؤسسات وفق النموذج هي :

لما $Z \leq 0$ المؤسسة تعتبر عاجزة .

$Z > 0$ المؤسسة تعتبر سليمة .

تقوم غالبية البنوك بتطبيق هذا النموذج لما له من مميزات ترتكز في توفر المعلومات اللازمة لتطبيق ودرجة ثقة العالية في نتائجه ،إلا انه في ذات الوقت يعاني من عدد من العيوب أهمها اعتماده على بيانات تاريخية وتجاهله للمعلومات غير كمية، كما إن معادلة هذا النموذج ناتجة عن تطبيقه على المؤسسات غير الأمريكية [2]

---

[1] مزياني توردين، بلال بوجمعة، زرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ القرارات الإقراض في البنوك** ،الملتقى الوطني السادس جول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20اوت1955 ،سكيكدة، الجزائر، ص:10.

[2] طاهر بعداش، محمد السعيد جوال ،**مرجع سابق**، ص:12.

الفرع الثاني :معدل العائد المعدل وفق المخاطر(RAROC) ونموذج (AFDCC)

أولا: معدل العائد المعدل وفق المخاطر (RAROC)

هو مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات صلة بطريقة منسجمة ويعتبر أداة يمكن بواسطته صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الموجودات[1]

يعتبر رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية أداة لحماية من المخاطر غير المتوقعة ،فمن المهم تخصيصه لمواجهة المخاطر المختلفة التي تعترض هذه المؤسسات و بينما يمكن استخدام طريقة العائد المعدل لتقدير احتياطات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق ،الائتمان ومخاطر التشغيل فيمكن استخدام هذه الطريقة ذالك كأداة متكاملة لإدارة المخاطر [2]

يتم حساب معدل العائد المعدل وفق المخاطر كما في المعادلة التالية[3]:

(RAROC)= العائد المعدل وفق المخاطر /رأس مال المعدل وفق المخاطر

العائد المعدل وفق المخاطر =الإيرادات –المصروفات –الخسائر المتوقعة + العائد من رأس المال الاقتصادي+ تحويل القيم /الأسعار

رأس المال المعدل وفق المخاطر = رأس المال المحتفظ به لتغطية الخسارة المتوقعة إلى المخاطر الائتمانية ،التشغيلية والسوقية والأخرى

ثانيا :نموذج (AFDCC)[4] :

هذا النموذج أنشأته الجمعية الفرنسية لقروض التسيير سنة 1955 ودالته متعددة القطاعات وتستجيب لعدة من الصعوبات التي تتعرض لها قروض التسيير ،تم اختيار دالة التنقيط هذا النموذج على 50 ألف مؤسسة وبالتالي فان الصعوبات المرتبطة بتأخر المزينات أو غياب الملحقات يتم تجاوزها والتغلب عليها دالة التنقيط

---

(1) نبراس محمد عباس العمري، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية –دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة** ، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، الفصل الرابع، ص ص:181، 182.

(2)طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، مرجع سابق ،ص:14.

(3) نبراس محمد عباس العامري ، **مرجع سابق**، ص:188.

(4) محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبونية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05 لسنة الخامسة ،جامعة الوادي ،الجزائر ،2012 ،ص ص:93، 94.

انظر :

- Grouhy,Michel,Dan Galai ,and Robert Mark,Risk Management ;McGraw Hill ,New York, 2001

Z= b+ai Ri هي (AFDCC)

b=الثابت

ai=المعاملات

Ri=النسب

إذا كانت Z أصغر من 0 المؤسسة تعتبر عاجزة .

إذا كانتZ أكبر من 0 المؤسسة تعتبر سليمة

الفرع الثالث :القيمة المخاطر بها (VAR)ونموذج الفجوة وتحليل الحساسية وإدارة المخاطر وفق توجيهات لجنة بازل

أولا: القيمة المخاطر بها (VAR)

وهي [1]:

أداة الجديدة لإدارة المخاطر تكشف مقدار خسارة أو ربح المؤسسة خلال فترة ومنية محددة وبالاحتمال ،ولتوضيح المفهوم الأساسي لأداة لقيمة المخاطر بها وطريقة حسابها لنفترض مبلغ من المالA0 تم استثماره بمعدل عائد r حيث انه بعد مدة من الزمن ولتكن سنة تصبح قيمة المبالغ المستثمرة هي ،A=A0(1+r)

ومعدل العائد المتوقع U مع انحراف معياري خلال فترة زمني t ولنفترض توزيعا لاحتمالات العوائد ودرجة الثقة c تساوي 95% في حدود هذه المعطيات فإننا سنتمكن من تحديد حجم الخسارة A^* بمعنى أخر ،معرفة الخسارة التي يكون احتمال حدوثها 1-c من احتمالات الخسائر خلال فترة زمنية t حيث أن هناك عائد r^* على الأصول يقابل الخسارة A^*

ثانيا :نموذج الفجوة وتحليل الحساسية[2]:

في نموذج الفجوة تم تقسيم مكونات ميزانية البنك العامة إلى العناصر الحساسة لأسعار الفائدة والعناصر التي ليست كذالك ،ويتم بعد ذالك تصنيف هذه العناصر بدورها حسب فترة إعادة التسعير المعدلة وتوزع على فترات زمنية معروفة باسم حزم الاستحقاق وتجدر الإشارة هنا إلى تركيز في هذا التحليل منصب على النقطة التي يمكن عندها تغيير أسعار الفائدة ،وليس مفهوم السيولة والتدفق النقدي

---

[1] طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **مرجع سابق**، ص ص:14،13.

انظر :

-WILLIAN FALLON CALCULATING value –at risk- the wwharton financial Institutions center ,janpouyuary,22,1966

[2] طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **مرجع سابق**،ص:13.

ويتم سد الفجوة عندما يحدث تطابق كاف لإعادة التسعير الأصول ولالتزامات الحساسة لأسعار الفائدة وتشير الفجوة الايجابية إلى أن مركز الميزانية العامة حساس تجاه الأصول ،ويؤدي ذالك حدوث دخل إذا زاد العائد ،إما الفجوة السلبية فتشير إلى أن مركز الميزانية العامة حساس تجاه الالتزامات ،وهو يصف موقفا يؤدي فيه حدوث زيادة مماثلة في العوائد المرتبطة بفترة زمنية محددة إلى نقص في دخل الفائدة الصافي

إن الهدف من تحليل الحساسية هو إبراز تأثير سعر رئيسي محدد على قائمة الدخل وعلى رأس المال والاحتياطات ،لذا يجب على البنك إن يضع حدود للتأثير الذي يكون على استعداد على امتصاصه في إرادته وفي القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية في حالة حدوث تغيرات في أسعار الفائدة السوقية

ثالثا :إدارة المخاطر وفقا لتوجهات لجة بازل[1] :

تصنيف الزبائن وفق توجهات لجنة بازل :أصدرت لجنة بازل في عام2001 ورقة حول المبادئ الأساسية لتعرف على العملاء تحت عنوان (Devoir diligence au sujet de la clientele)

بسياسة قبول العملاء بمتطلبات ونواحي التعرف على العملاء بالإشراف والمتابعة المستمرة للحسابات والمعاملات وأخيرا بإدارة المخاطر

ووفق ما جاءت به لجة بازل فانه تم ترجيح القروض بأوزان المخاطرة تبعا للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل تتراوح الأوزان من 0% حتى 15% وارتفعت كلما زادت المخاطر أو تدني مستوى التقييم الائتماني للعميل ،كما أن الأوزان المحددة للقروض المتعثرة كبيرة يضاف إلى ذالك الوزن المخصص للعملاء الغير مقيمين الذي يصل إلى 100%

[1]طاهر بعداش، محمد السعيد جوال،**مرجع سابق**، ص:17.

الخلاصة الفصل الثاني :

- ✓ إن إدارة المخاطر المصرفية عملية أساسية وضرورية للمصارف وهي عملية متكاملة وشاملة ولتكون فعالة لابد إن تشمل تهيئة البيئة المناسبة من خلال السياسات والإجراءات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة المخاطر
- ✓ يمكن القول إن المصارف تكون عالية المخاطر تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم لتقلبات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار لذالك نجد إن صور المخاطر متنوعة منها (المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ،مخاطر أسعار الفائدة ،مخاطر التشغيل)
- ✓ تعمل نظم إدارة المخاطر على تقوية المؤسسات المالية ولهذا عمدت المصارف إلى استحداث سياسة جيدة وإجراءات أفضل لإدارة المخاطر في جانب قياس المخاطر ،وذالك من خلال توفير نماذج عديدة لقياس ولتقييم المخاطر منها (نموذج Altman ، معدل العائد المعدل وفق **المخاطر**RAROC ونموذج AFDCC

الفصل الثالث :

تقييم مخاطر البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد :

بعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصليين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها، على بنك تجاري جزائري وهو البنك الوطني الجزائري، لذلك سنحاول تطبيق نموذج CAMLESبالإضافة إلى نموذج ALTMAN لتنبؤ بالمخاطر هذا المصرف ولتوضيح ذلك في هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول :لمحة تعرفيه حول البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني :تقييم مخاطر البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول لمحة تعرفيه حول البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNA)، ومن أجل ذلك سوف يتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، نتعرض في المطلب الأول إلى تعريف البنك من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له، أما في المطلب الثاني، فسنحاول معرفة وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وفي المطلب الأخير استعرضنا الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

المطلب الأول :تقديم البنك

وفي هذا المطلب سوف نعطي بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى القروض التي يقوم بمنحها

الفرع الأول :نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONS تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائر بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966 م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي: [1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966 م؛
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية1967 م
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968؛
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي1968 م؛
- مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان.

في عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة و التنمية الريفية)في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذالك الوقت[2].

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص188

[2] موقع البنك الوطني الجزائري **www.bna.dz** ، 2015/04/30

وفي سنة 1988 م وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري.

و بفضل قانون القرض والنقد رقم 10/90 من 14 أفريل 1990 م الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل

وفي جوان 2009 م تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

الفرع الثاني : القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تتمثل في الآتي [1]:

أولا: القروض قصيرة الأجل

وهي قروض موجهة لتمويل الأصول الجارية أو خزينة المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- قروض الصندوق : وهي قروض يمنحها البنك لعميله على حساب خزينته، وبالتالي يجمد هذه الأخيرة وذلك مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هذه القروض إلى ما يلي:

1-1 **-تسهيلات الصندوق :** هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في خزينة العميل أو لتمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد

2-1 **القرض على المكشوف :**هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة.

3-1 **القروض الموسمية :**يوجه هذا النوع من القروض للعملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى أنها تستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

4-1 **تسبيقات على الفواتير:**وهي قروض مضمونة برهن فواتير.

---

[1] عاشوري صورية،**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA** ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،2011/2010 ،ص ص:117-118

2- القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية

وهي قروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية ويمكن تصنيفها إلى مايلي

2-1 **تسبيقات على الأسهم:** وهي قروض مضمونة برهن الأسهم مثل سندات الخزينة.

2-2 **تسبيقات على البضائع :** وهي نوع قديم من القروض، تقدم للعميل لتمويل مخزون معين والحصول على بضائع كضمان للبنك ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل، ويتأكد أيضا من مطابقة مواصفاتها

2-3 **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية، تمنح هذه الأخيرة برهن لصفقة عمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية.

3- القروض بالتوقيع: يعني أن البنك لا يعطي نقودا وإنما يمنح ثقة فقط، ويضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن التسديد، تسجل القروض بالتوقيع في البنود خارج الميزانية عبارة عن وعد بالدفع لكن بمجرد الدفع الفعلي للقرض يصبح قرض الصندوق ويسجل في الميزانية ويتم تكوين مؤونة له ويمكن أن نميز نوعين أساسين وهما

3-1 **الكفالة :**هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود بذمة العميل (المدين)في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقاته مع الجمارك، إدارة الضرائب، النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.... الخ.

3-2 **الضمان الاحتياطي :**هو عبارة عن تعهد بضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

4- القروض التوثيقية: هي نوع من القروض يستعمل في المعاملات التجارية الدولية من أجل تصدير واستراد البضائع أو المعدات

ثانيا : قروض متوسطة وطويلة الأجل :تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها، مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا أخرى لتمويلها من بينها:

1- القروض المتوسطة الأجل :توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات

2- القروض طويلة الأجل :وهي القروض التي تتجاوز مدتها السبع سنوات ويوجه هذا النوع من القروض لتمويل نوع خاص من الاستثمار

المطلب الثاني :وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

في ها المطلب سوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري و أهدافه

الفرع الأول :وظائف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها[1]:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات(وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين)؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation والتحصيل le virementورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشطات معينة ؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها؛
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين؛
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم (شراء أوراق تجارية)وصولات الدفعات المبالغ ؛
- المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين COLLECTIVITES PUBLIQUES LES الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الإبعاد و إعادة خصم القيم ؛
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:

[1]موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz، 2015/04/30

استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات (LES TITRES.)

استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة، سند الأمر ،شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية

- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، و خصوصا القيم المنقولة ؛
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض؛
- اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك او المتعاملين معه
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

الفرع الثاني :أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz، 2015/04/30

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

الشكل (01-03) الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

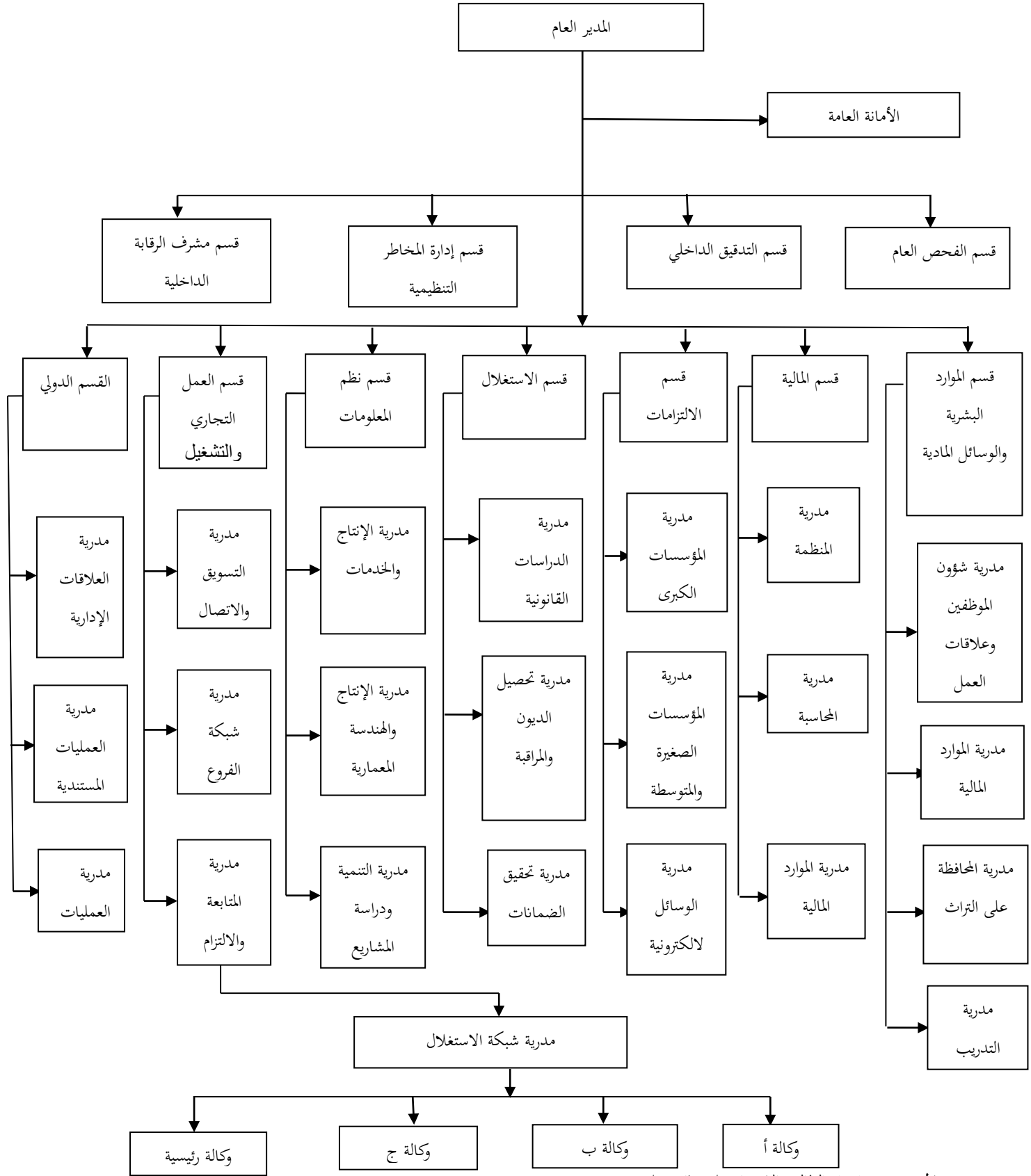

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك BNA

المبحث الثاني :تقييم مخاطر البك الوطني الجزائري

سوف نحاول من خلال هذا المبحث تطبيق نظام المصرفي الأمريكيCAMLES على البنك الوطني الجزائري، حيث سنقوم بتحليل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري وتحليل جودة أصوله وكذالك تحليل ربحيته وسيولته، بالإضافة إلى تطبيق نموذج التمان على البنك الوطني الجزائري من خلال عدة مؤشرات لتنبؤ بمخاطره

المطلب الأول :تقييم المخاطر باستخدام نموذج CAMLES

سنقوم في هذا المطلب إلى عرض النتائج المتوصل إليها، بناءا على المعلومات المتوفرة لدينا:

الفرع الأول :كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين و المقرضين، و من أجل تصنيف رأس المال البنك نقوم بحساب النسبة التالية لخمس سنوات الأخيرة الجدول الآتي :

الجدول رقم (01-03) : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع	14600000	41600000	41600000	41600000	4160000	41600000
الإحتياطات	8026164	8026164	24839732	65647403	86804864	14458424
مؤونات قانونية	15267555	15267555	15267555	15267555	15267555	3655084
أموال للأخطار المصرفية العامة	5951681	23417616	42859591	42034337	4061205	3655084
النتيجة	10573021	21016960	32559909	34819139	27180499	21200789
ترحيل من جديد	-	-	-	-	-	-

يطرح منها مايلى

التثبيتات المشتركة لاستغلال	56559	49535	49139	48584	48584	48584
ترحيل من جديد دائن	-	-	-	-	-	-

نحصل على رأس المال الأساسي

رأس المال الأساسي	58196602	90378760	127777648	199319850	201416429	221759488
متوسط الصول	1021105581	11900132003	1341211616	1521174069	1840371250	20601215800
رأس المال الأساسي /متوسط الأصول	%5	%7	%9	%13	%10	%11
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي لخمس سنوات	1					

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول (01-03) أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول غير مستقرة عبر السنوات الستة ، في سنة 2008 كانت النسبة 5% بإمتلاكه لرأس المال حوالي 58 مليون دينار جزائري، وبمقارنتها بالسنوات (2009، 2010، 2011) إرتفاع نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول على التوالي :(7%،9% ،13%) وانخفاضها في سنة 2012ثم ارتفاع في سنة 2013الى 11%.

و يعود ذلك إلى إصدار البنك الوطني الجزائري ل 27000 سهم،وذلك بسبب قرار بنك الجزائر إلى رفع رأس المال البنك و ذلك سنة 2009. وقامت بشرائها الخزينة العمومية.

وحسب معيار التقييم ل camels يعتبر كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري جيد، ويحمل التصنيف رقم1 خلال السنوات الستة .

الفرع الثاني : جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري نقوم بحساب النسب التالية:

أولا: نسبة التصنيف المرجح : تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني هذا أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض و الفوائد.

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

الجدول رقم (02-03) : نسبة التصنيف المرجح

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مخصصات القطاع العام	128580	1101774	1050681	1050681	1023538	992831
مخصصات القطاع الخاص	1999358	2057344	3765695	1968904	1875623	1781841
المخصصات الإجمالية	2127938	3159118	4816376	3019585	2899161	2783194
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000	41600000	41600000	41600000
الإحتياطات	8026164	8026164	24839732	65647403	86804864	14458242
حقوق الملكية	22626164	496266164	66437732	107247403	128404864	143556640
نسبة التصنيف المرجح	12,68	5,98	6,75	2,73	2,20	2.09
التصنيف السنوي	2	2	2	1	1	1
التصنيف الكلي للسنوات الخمس			2			

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا والقوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) أن نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الستة، و حسب معيار التقييم ل camels و بالنسبة السنوات(2009،2008، 2010) هي تقع في المجال (5%-15%) بمعنى أن أصول البنك في هذه السنوات مرضية وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 2، أما بنسبة السنوات (2011، 2012 ،2013) تمنح التصنيف رقم 1 بمعنى جيدة.أما التصنيف الكلي لسنوات الستة رقم 2.

ثانيا: **نسبة إجمالي التصنيف** : تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل

$$\textbf{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$$

الجدول رقم (03-03) :نسبة إجمالي التصنيف

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام	81889097	60174302	60105132	58592234	57129132	55415258
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص	100158260	103324729	100249743	107635347	106473450	104343981
إجمالي القروض المتعثرة	182047357	163499031	160354875	1662227581	163602582	147242323
حقوق الملكية	22626164	496266164	66439732	10909079	128404866	143556640
إجمالي المخصصات	3287938	3159118	4816376	3019585	2899161	2609244
نسبة إجمالي التصنيف	7.02	0.32	2.25	1.50	1.24	1.10
التصنيف الكلي	5					

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية **لبنك** BNA

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (03-03) أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الستة، بالنسبة سنة 2008 بلغت النسبة 7,02 % وذلك راجع إلى نسبة القروض المتعثرة، وحسب معيار التقييم يمنح لها التصنيف 5 و هي لأسوء. أما في سنة 2009 نلاحظ انخفاض النسبة إلى 0.32% وذلك راجع إلى عملية الإصدار الأسهم، بالرغم من ذلك يمنح لها التصنيف 5، كذلك عودة إرتفاعها للنسبة للسنوات (2010، 2011، 2012، 2013)و تمنح لها التصنيف 5 وأما بالنسبة التصنيف الكلي لسنوات الستة تمنح لها التصنيف 5.

الفرع الثالث : ربحية البنك الوطني الجزائري

تنظر الإدارة إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ولمعرفة ربحية البنك نقوم بحساب النسب التالية :

أولا: **معدل العائد الأصول**

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصول البنك إستخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول، والتي تمثل بالعلاقة التالية:

$$\textbf{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي+الدخل}}{\text{متوسط الأصول}}$$

الجدول رقم (04-03) :معدل العائد الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأصول	1119288531	1260737875	1421685356	1620662782	2060797177	2321709841
متوسط الأصول	1021105581	1190013203	1341211616	1521174069	1840371250	2061215800
صافي الدخل	10573021	21016960	21016960	34819139	27180499	21200789
معدل العائد على متوسط الأصول	0.00103	0.0176	0.02	0.02	0.014	0.010
التصنيف السنوي	2	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1					

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول (04-03) أن معدل العائد على متوسط الأصول في إرتفاع مستمر، و هذا راجع إلى تزايد الأصول مع أرباح البنك، أي علاقة طردية، و حسب معيار التقييم تمنح رقم التصنيف على التوالي: (2 - 1 - 1 – 1- 1- 1)، وهذا يعني أن البنك حقق أرباحا جد مرضية حسب نظام التقييم المصرفي و بحساب متوسط التصنيف لسنوات الستة يمنح للبنك رقم التصنيف 1

ثانيا: العائد على حقوق الملكية

تؤخذ من جدول حسابات النتائج أو من الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم (05-03) : العائد على حقوق الملكية

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صافي الدخل	10573021	21016960	32599909	34819139	27180499	21200789
حقوق الملكية	22626164	496266164	66437732	107247403	128404864	143556640
النسبة	0.46	0 .42	0.49	0.32	0.21	0.14
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1					

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من خلال الجدول (05-03) أن المعدلات غير مستقرة نوعا ما، فكانت سنة 2008 بمعدل 0,46 ثم انخفاضها سنة 2009 بمعدل 0,42 أما سنة 2010 فكانت 0,49 وعودة إنخفاضها من جديد لسنوات الثلاثة الأخيرة، وحسب معيار التقييم المصرفي تمنح رقم التصنيف 1 للستة السنوات، بمعنى هذا أن متوسط التصنيف لسنوات الستة رقم 1.و يدل هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين

الفرع الرابع: سيولة البنك الوطني الجزائري:

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، وأهم النسب لحسابها ما يلي:

أولا: نسبة التمويل على الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن

الجدول رقم (06-03) :نسبة التمويل على الودائع

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القروض	822815452	876073468	858981230	1018304299	1414035360	1609172239
الودائع	920198567	723959223	1738292584	1970673130	1325198501	8878829950
النسبة	90%	59.12%	49.41%	51.67%	50.17%	18.12%
التصنيف السنوي	5	2	1	1	1	1
التصنيف الكلي	2					

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (06-03) أن النسبة غير مستقرة عبر خمس السنوات فبمقارنة سنة 2008 ب 2009 أن النسبة 90 % وهي نسبة كبيرة بمعنى هذا أن البنك يمنح القروض على حساب سيولته وحسب معيار التقييم يمنح رقم التصنيف 5. كما نلاحظ إنخفاض النسبة إلى 52,12% سنة 2009 وذلك بسبب إصدار الأسهم في تلك السنة، ويمنح لها رقم 2 حسب معيار التقييم.أما بالنسبة السنوات (2010-2011-2012) فمنحت رقم التصنيف 1كما انخفضت انخفاضا كبيرا في سنة 2013 ،أما متوسط التصنيف رقم

ثانيا: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم (07-03) :نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القروض	822815452	876073468	858981230	1018304299	1414035360	1609172239
الأصول	1119288531	1260737875	1421685356	1620662782	20600797177	2321709841
النسبة	73.51%	69.48%	39.31%	62.83%	68.63%	69.30%
التصنيف السنوي	4	3	1	2	3	3
التصنيف الكلي	3					

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول(07–03) أن النسبة في إنخفاض مستمر للسنوات2008، 2009، 2010 وهذا نتيجة لإرتفاع نسبة القروض أكثر من الأصول، ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي: 4- 3 - 1 ثم ارتفاع النسبة إلى (62,83 % - 68,63%- 69.30%) لسنوات (2011 ,2013،2012) ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي: (2 – 3-3)، أما متوسط التصنيف لسنوات الستة 3.

الفرع الخامس : الإدارة

لتحليل هذا المؤشر لن نتمكن من جمع المعلومات اللازمة بسب عدم تمكنا من إجراء المقابلة مع إدارة البنك

الفرع السادس: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

تعتبرمخاطر أسعار الفائدة أحد أهم مخاطر السوق، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة و هي كالتالي:

الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة - الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم (08-03) : حساب الفجوة

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأصول ذات الحساسية للتغيير في سعر الفائدة	85910475	906918588	889826350	1049149419	1444880404	1642829019
حقوق على المؤسسات المالية	258846258	76375280	111800873	117835306	279869346	346198381
حقوق على العملاء	569395193	799698188	7474180357	900468993	113166014	126745935
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	482	296	296	296	220	382
مساهمات و نشاط المحفظة	30844834	30844834	30844834	30844834	30844834	30844834
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	934198566	97733272	1086268034	1310154683	1728793602	1955265563
ديون بذمة المؤسسات الملية	217020615	201088954	290560461	48006753	110841943	136335589
ودائع العملاء	697546990	723959223	738292584	970673130	1325198501	8878829950
خصوم أخرى	5630961	37985095	43414989	27747800	278753158	306628473
ديون تابعة	14001058	14000000	14000000	14000000	14000000	14000000
الفجوة	(75093809)	(70114684)	(196441684)	(261005264)	(283913198)	(314575823)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

و من الجدول(03-08) أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلا السنوات الستة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

الجدول رقم (09-03) التقييم الكلي للبنك

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تصنيف رأس المال	1	1	1	1	1	1
تصنيف جودة الأصول	2	2	2	1	1	1
تصنيف الربحية	2	1	1	1	1	1
تصنيف السنوي	5	3	1	1	1	1
التصنيف الكلي	3	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي لسنوات الستة	1					

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك

من خلال الجدول رقم (09-03) نلاحظ أن معيار camles يمنح لسنوات الستة تصنيف رقم 1 بمعنى أن لبنك الوطني الجزائري في وضعية مالية جيدة

المطلب الثاني :تقييم المخاطر باستخدام نموذج التمان

أولا: منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أهم المؤشرات والنسب المالية التي تعطي أفضل الدلالات اللازمة لصياغة هذا النموذج, والمتعلق بإمكانية التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها بفترة كافية, بغرض تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات Multiple Linear Discriminant Analysis (Altman , 1983).

يعمل التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى ادني درجة ممكنة، أو تعظيم درجة التباعد، وتأخذ المعادلة التمييزية الشكل التالي

$$Z= x1A1+x2A2 + ……..+xn\ An + Constant$$

حيث:

Z = علامة (Score) المعادلة التمييزية

x = المتغيرات المستقلة لنموذج

A = القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية

n = عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية،

ثانيا: عينة الدراسة :

تتمثل في المصرف محل الدراسة وهو البنك الوطني الجزائري

ثالثا: متغيرات الدراسة:

تشكل المؤشرات المالية في هذه الدراسة المتغيرات المستقلة التي يتم الاعتماد عليها للتنبؤ بالمخاطر وهي تمثل الخصائص المميزة في التحليل وقد تم اختيارها لقدرتها علي التمييز لبناء نموذج يستخدم في التنبؤ بالمخاطر، وقد بلغت خمسة مؤشرات مالية لسنوات (2008-2013)كما يوضحها الجدول التالي

الجدول رقم (10-03) المؤشرات المستخدمة في التحليل لبناء النموذج

1	رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول
2	الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول
3	الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول
4	الأموال الخاصة إلى اجمالى الديون
5	المبيعات ال إجمالي الأصول ى إجمالي الأصول

رابعا: تقدير النموذج للتنبؤ بالمخاطر

لقد تم إدخال المعطيات التالية والخاصة بمتغيرات النموذج على برنامج SPSS

الجدول (11-03) نسب المؤشرات المكونة لنموذج

	A1	A2	A3	A4	A5
2008	0.1044	0.00001	0.0322	0.0034	0.0347
2009	0.0714	0.0100	0.0338	0.0196	0.0409
2010	0.0817	0.0096	0.0368	0.0807	0.0429
2011	0.2073	0.0088	0.0357	0.0074	0.0413
2012	0.1636	0.0667	0.0313	0.0063	0.0372
2013	0.1466	0.0052	0.0302	0.0061	0.0375

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية **لبنك** BNA

وكانت نتائج تقدير النموذج كالآتي:

Dependent Variable: Z
Method: Least Squares
Date: 05/18/15 Time: 12:31
Sample: 1 12
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.034564	0.194073	-0.178097	0.8645
X1	-0.053190	0.213580	-0.249042	0.8116
X2	0.025504	0.384245	0.066374	0.9492
X3	3.171915	6.416215	0.494359	0.6386
X4	-0.514152	0.629025	-0.817379	0.4449
X5	0.130422	0.450257	0.289662	0.7818

R-squared	0.550708	Mean dependent var	0.057383
Adjusted R-squared	0.547034	S.D. dependent var	0.018987
S.E. of regression	0.023693	Akaike info criterion	-4.340436
Sum squared resid	0.003368	Schwarz criterion	-4.097983
Log likelihood	32.04262	F-statistic	4.212942
Durbin-Watson stat	3.126710	Prob(F-statistic)	0.944636

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ إن معامل التحديد مقبول إحصائيا ، حيث يقدر ب 0.55وهذا يفسر ، أن النسب المالية الخمسة تشرح متغير العلامة Z بنسبة 55% رغم عدم المعنوية المعالم الفردية للنموذج إلا أن إحصائية فيشر المحسوبة والمقدرة ب4.21 أكبر من فيشر المجدولة مما يجعلنا نرفض فرضية العدم ،إلا أننا سنحاول استخدام النموذج للتنبؤ بقيم العلامة التميزية z والتي تدل على تعثر او عدم تعثر المصرف

خامسا: ترتيب النسب المالية وفقا لقيمة المعامل التميزي حسب أفضليتها

الجدول رقم (12-03) المعاملات التميزية

النسب المالية	المعامل التميزي
الربح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول	**3.171**
المبيعات إلى إجمالي الأصول	**0.130**
الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	**0.025**
الأموال الخاصة إلى اجمالى الديون	**-0.514**
رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول	**-0.053**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول (12-03) نلاحظ أن المتغير الذي تكون قيمة معامله المطلقة كبيرة يساهم بشكل كبير في بناء المعادلة التمييزية، كما تدل إشارة المعامل التمييزي عن اتجاه التعثر، فإذا كانت إشارة المعامل التمييزي موجبة فان زيادته تعني أنة يعمل باتجاه طردي أي نحو زيادة التعثر، وإذا كانت إشارة المعامل التمييزي سالبة فان ذلك يعني أن زيادته تعني أنة يعمل باتجاه عكسي أي نحو تخفيض التعثر، حيث نلاحظ أن كل من نسبة الأموال الخاصة إلى اجمالى الديون و رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول يساهمان في تخفيض التعثر، أما الربح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول و المبيعات إلى إجمالي الأصول و الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول يساهمان في زيادة التعثر

سادسا:تقييم وضعية البنك وفقا للنموذج المقدر

لقد تم حساب قيم العلامة التميزية z لسنوات(2008-2013) لبنك الوطني الجزائري وكانت كالآتي

الجدول رقم (13-03) يوضح العلامة التميزية وحالة التصنيف حسب النموذج المقترح

السنوات	العلامة التميزية Z	حالة البنك حسب النموذج المقترح
2008	-0.026	غير متعثر
2009	-0.027	غير متعثر
2010	-0.029	غير متعثر
2011	-0.034	غير متعثر
2012	-0.031	غير متعثر
2013	-0.031	غير متعثر

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية **لبنكBNA وبرنامجSPSS**

من خلال الجدول (13-03) نلاحظ أن بنك BNA يمر بمرحلة سليمة وله القدرة على مواجه مخاطره إذا فهو مصرف غير متعثر ولا يعاني من المخاطر وتمتع بوضعية مالية جيدة

خلاصة الفصل الثالث :

لقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنك الوطني الجزائري BNA إضافة إلى نموذج التمان وقد اعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي، ونموذج التمان على مجموعة من النسب حيث تبين أن نظام التقييم يكشف عن نقاط القوة و الضعف للمصرف وان نموذج التمان له القدرة على التنبؤ بالمخاطر

حيث توصلنا أن البنك الوطني الجزائري له أداء ووضعية مالية جيدة فهو مصرف غير متعثر

الخاتمـــة

الخلاصة العامة:

أفرزت المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها المصارف تحديات كبيرة والتي فرضت على مصارف اليوم وخاصة تلك المصنفة من الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر ،ومنها المصارف الجزائرية والعربية على حد السواء تحديات لضمان بقائها وتحقيق هدافها وإعطاء إدارة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة لسيطرة ،لان إدارة المخاطر هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطر كليا لان هذا غير ممكن إن لن يكون مستحيلا ولذالك فان البنوك تسعى بالقيام بعدة استراتجيات لتحكم والحد من هذه المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية لأنها تعتبر السبب الرئيسي لقلق الصيارفة على السيرورة الحسنة لنشاط العمل المصرفي وعليه فان أحسن احتياط يأخذه المصرف هو التأكد والتحقق من الصحة المالية للمؤسسات

فإدارة المخاطر اليوم تعد أهم أولويات المؤسسات المصرفية ولإنجاح إدارة المخاطر المصرفية يتطلب من المصارف الإدارة السليمة لهذه المخاطر وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير البيئة الملائمة لإدارة هذه المخاطر ،سواء لتخفيف منها او التحكم فيها وذالك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتلال والغش

بالرغم من الإصلاحات والمجهدات التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة لنشاط المصرفي ،إلا إن المشكلة الحقيقية التي تعانيها هذه المصارف ليست مشكلة قوانين من الدرجة الأولى ،وإنما تكمن في كيفية ضبط معايير دقيقة لقياس فعاليتها ،فالاكتفاء بتعديل النصوص التشريعية وعصرنه التجهيزات وإدخال الشبكة المعلوماتية بين الفروع والمصارف وتكوين الإفراد إداريا وفنيا

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار فرضيات البحث ويتضح ذالك على النحو التالي :

بالنسبة لفرضية الأولى :والتي تفترض إن من أهم المخاطر التي تعيق العمل في المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي تتعلق أساسا بمخاطر السيولة والسوق وسعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف وغيرها والتي تتم إدارة كل منهما عبر خطط وإجراءات لمعرفة طبيعة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها ثم التحكم فيها بواسطة مؤشرات فقد ثبتت صحتها وسلامتها ،لأنها من أهم المخاطر التي تهدد استقرار البنك ،مما دعا إلى ضرورة تبني

النظم الفعالة لإدارتها حيث يلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان .

بالنسبة للفرضية الثانية :والتي تفترض إن المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل وحداتها فقد ثبتت صحتها وسلامتها ،وذالك استنادا إلى أراء الباحثين آخرين وكذالك لعدم وجود إدارة متخصصة لمخاطر في المصارف الجزائرية

بالنسبة للفرضية الثانية :والتي تفترض أن معيار camels يساهم في تقيم أداء المصارف ويساعد على اتخاذ القرارات الأفضل للمصارف فقد ثبت صحتها وسلامتها، وذالك من خلال تطبيقنا لمعيار camels على البنك الوطني الجزائري نستنتج أنه يؤدي إلى تقييم أداء البنك، و ذلك من خلال إكتشاف مواطن قوة و ضعف البنك، وهذا ما يساعد على اتخاذ القرارت لأفضل في مسار البنك

بالنسبة للفرضية الرابعة:والتي تفترض أن نموذج التمان(ALTMAN) يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف حيث يميز حالة المصارف متعثرة او غير متعثرة فقد ثبتت صحتها وسلامتها، من خلال تطبيق نموذج التمان على البنك الوطني الجزائري نجد انه كان مقبولا لتنبؤ بأوضاع لمصرف وان حالة البنك الوطني الجزائري هي غير متعثر

نتائج البحث :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ✓ إن إدارة المخاطر المصرفية هي ضرورة لإنجاح المصارف واستمرارية عملها
- ✓ تعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي
- ✓ لا تزال البنوك الجزائرية بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل مصارفها
- ✓ افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشرعيه تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق ،مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ،حيث إن إدارتها تكاد تحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها
- ✓ افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر
- ✓ لا توجد إدارة خاصة في البنوك الجزائرية تهتم بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها ،ووضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة و متابعة المستوى اللازم بها ،بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع المعمليات التي تنفذها او

النشطة او الصفقات التي يدخل فيها المصرف وهذا يتطلب إن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بتنسيق مع الإدارات المختلفة بالمصرف لتمكينه من اتخاذ القرار السليم

- ✓ يتميز البنك الوطني الجزائري حسب نظام CAMELES بوضعية مالية جيدة ،لكن تواجه بعض النقاط الضعف وعليه معالجتها قبل استفحالها
- ✓ إن النموذج القياسي التطبيقي ALTAMAN قادر على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها بفترة زمنية تمكن الإدارة المصرفية والجبهات الرقابية من اتخاذ القرارات الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب

التوصيات :

- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية
- ✓ من الأهمية على المصارف البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة لاستفادة من التنوع
- ✓ إجراء تعديلات على مستوى جهاز الرقابة الداخلية للمصارف وذالك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية لكي تخفض الأخطار ويتم اكتشافها في أوقات مبكرة من جهة ولتسهيل الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ثانية
- ✓ التحقق من فعالية أجهزة التنقيط الداخلي للمؤسسات التقديرات الخاصة بمختلف المعلمات الخطر المستخدمة من طرف هذه الأخيرة ،تعكس فعلا خطر التوقف عن الدفع او الخسارة المحتملة بشكل دقيق
- ✓ يجب على المصارف إتباع سياسات لإدارة المخاطر واستحداث مصالح يكزن هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها المصارف على تنوعها وذالك من خلال قيامها بالعديد من الوظائف أهمها :
  - تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف
  - مساعدة المصرف على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات الجديدة للجنة بازل
- ✓ إعطاء أهمية كبيرة لأساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتجي او خطر السمعة
- ✓ على المصارف الجزائرية إن تعمل على إيجاد نظم معلومات قادرة على تحديد وقياس المخاطر بدقة
- ✓ ضرورة تعزيز المصارف الجزائرية بإدارات خاصة للمخاطر والاستغناء عن ضمها مع إدارات أخرى

- ✓ ضرورة اعتماد المصارف والمؤسسات الجزائرية على النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التنبؤ بمختلف المخاطر المحيطة ومتابعة وضعية المصارف

آفاق البحث :

يبقى أن نشير إلى أن هذا البحث المتواضع ما هي إلا لبنة في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد ومنه :

- ✓ تحديات وقياس المخاطر التشغيلية بالمصارف الجزائرية
- ✓ استراتجيات المصارف لمواجهة المخاطر
- ✓ أساليب قياس مخاطر السوق منها القيمة عند الخطر VAR وأسلوب الحساسية

قائمــة المصادر والمراجـع